

نداء المقاومة الفلسطينية

بين مجازر الحكم الهاشمي وتخلي الأرنؤظم العربية

أحداث المغرب



جذالات ضد جذالات

وسط ظروف التآزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي
وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والطلابية والفلاحية)

المقاومة والعلاقات العربية عشيّة انعقاد المجلس الوطني

إذا كانت مسألة «المقاومة والعلاقات العربية» قد شكلت واحدا من أبرز بنود جدول الأعمال الذي انعقد حوله المجلس الوطني الفلسطيني التاسع، فإن التحركات الرسمية التي سبقت انعقاده يفترض بها أن تضع المؤتمرين أمام صورة مواقف الأنظمة العربية لم تتحدد خطوطها بمثل هذا الوضوح منذ مجزرة أيلول القاتلة.

بعثة الخولي - السقا
ومواقف الملك حسين

المساهمة - ثم انه كان يدرك، وهو يعرض هذه الصيغة، انها قد تثار ترحيب دولة مثل سوريا سوف يؤدي التنظيم الجديد للمعنو المالي الى ادخالها في دائرة المتضررين - المستفيدين بعد أن ظل استنواها ساريا منذ مؤتمر الخرطوم.

٢ - في تطبيقه على نتائج المباحثات مع الملك قال السقا: «ان مهنتنا كانت ناجحة مئة بالمئة». وهو قول لم يكن يعني سوى ان موقف السعودية مطابق لموقف النظام الهاشمي. أما الخولي فقال: «لقد نجحت مهمتنا بنسبة تسعين بالمائة» والحقيقة ان «العشرة بالمئة» التي حرص الخولي على استبقائها خارج دائرة النجاح، تلخص أبعاد الموقف المصري الخاص من المقاومة. وهي أبعاد أوضحتها صحافة القاهرة (مقال علي حمدي الجبال في الأهرام بتاريخ ٧-٣-٧١) ثم التي ضوفا عليها خطاب أنور السادات في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٧-٧-٧١.

فالقاهرة لا توافق على تصفية كاملة لوجود المقاومة السياسي والعسكري في الأردن، وهي متمسكة ببقائها عنصر ضغط يلجم انفاعات النظام الهاشمي في علاقاته الدولية، ووسيلة ضبط للشعب الفلسطيني المطلوب ادخاله، تحت قيادة وطنية، ضمن صيغة الحل السلمي في النهاية. ومن هنا عدم قبول القاهرة بشرط السيادة الأردنية الكاملة على المقاومة ومبادئها بتجديد التسوية التي نتجت عن هزيمة أيلول. لكن لهذا الموقف «المساند» حدوده. وحدوده هي حدود السياسة المصرية الراهنة في المجال العربي. وفي هذا النطاق يبدو واضحا أن اللقاء المصري السعودي مرشح للاكتمال باتجاه استئناف الصلة السياسية السابقة وتوثيقها بين القاهرة وعمان. ولقد انجز الطرفان، خلال الأسبوع الأخير، الخطوة الأولى على هذا الطريق: قبول أوراق اعتماد علي الحباري سفيراً للأردن في مصر، والإعلان عن زيارة الملك إليها بعد طول انتظار. وذلك كله يوضح على قاعدة أي توازن وضمن أية حدود تفهم القاهرة وجود المقاومة واستمرارها في الساحة الأردنية.

النظام السوري يتحرك دفاعاً عن مواقفه ضمن المقاومة

٢ - كانت تحركات الحكم السوري، على صعيد علاقاته باطراف حركة المقاومة، واضحة الدلالة هي أيضاً خلال الأسابيع الأخيرة.

فلاسد لم يكن بعيداً عن مسمى القاهرة والرياض لدى عمان. واعتقال قيادة الصاعقة وتنصيب قيادة بديلة لها كان يوضح - تكراراً - طبيعة صلة الحكم السوري بالتنظيم القذافي الذي يشكل مجرد امتداد مباشر له. أما الأزمة التي نشبت بين النظام الحاكم في دمشق وبين «فتح» بسبب أحداث

١ - كان سفر البعثة المصرية السعودية المشتركة الى عمان في مطلع الشهر الحالي مناسبة لاستجلاء موقف النظام الهاشمي وتعيين حدوده الراهنة واحتمالاته. ولقد كان امراً معروفاً بالقليل أن يتأخر استقبال الملك حسين للخولي والسقا، الى ما بعد انتهاء زيارته للمناطق الجنوبية برفقة وصفي التل وضابط أميركي كبير يرأس وفداً من اثني عشر عسكرياً وخبيراً مدنياً من الإنفاغون حضر الى عمان بمحاذاة وفد اقتصادي أميركي يضم سبعة أشخاص. فمثل هذا الحضور الأميركي الكثيف كان يحدد سلفاً نوع أجوبة النظام الهاشمي على المسائل المتصلة بملاقاته مع المقاومة. ولقد كانت الإيجابية، حسبما نشر وترسب من معلومات: قاطعة في وضوحها.

- في جوابه على المطالبة بإحياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان، قال الملك حسين: ان الأحداث قد تجاوزتها منذ زمن، بحيث لم يعد ممكناً القول بأي حل لازمة العلاقة مع المقاومة قد ينتج عنه ازدواج أو «تفتت» من سيادة الدولة الأردنية على كل ما يجري ضمن حدودها بما في ذلك تحرك المقاومة. أما النشاط العدائي باتجاه الأرض المحتلة فيجب ان يتم عبر مكتب الارتباط الذي يهتم بالمسائل اليومية للعدائين وغرفة العمليات التي تعنى بالتتسيق العسكري.

ولم يكف الملك بمطلب وضع حركة المقاومة تحت قبضة الجيش الأردني نهائياً، بل أضاف إليه مطلباً آخر هو «وقف أعمال التنظيم السري» وتسليم المظلوين في المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون وانتقال هؤلاء الى الأماكن التي تحددها لهم الحكومة الأردنية.

وبينما كان الملك يلتقي بشروطه هذه، كانت قواته المسلحة تواصل حصار مناطق الفدائيين وقصفها. وبدا واضحاً ان الاستجابة للمطالب القاتلة (ومؤداها الضلّي إنهاء وجود المقاومة سياسياً وعسكرياً في الساحة الأردنية) هي شرط النظام الهاشمي لحل الأزمة، أي ليقف المطاردة العسكرية الجارية... والا فإن النظام سوف يضفي في تنفيذ شروطه بنفسه وعلى طريقته.

أما المعنو المالي والعربي الذي تقطعه ليبيا والكويت بانتظار وضع اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان موضع التنفيذ، فإن الملك لم يكف بطلب استخداماته بل اقترح أيضاً إنشاء صندوق دعم مالي عربي موهّد تصب فيه كل الأبالغ القصرة منذ مؤتمر الخرطوم، ليجري توزيعها بإشراف الجامعة العربية على كل الدول المتضررة بعدوان الخامس من حزيران. وكان واضحاً ان الملك يرمي الى التهور من عدم الصيغة السابقة للمعونة والتي تجعل مصيرها مرهونا على الدوام بملاقات ثنائية غير مستقرة بين الأردن وكل من الدول العربية

«الحرية»

تأسيس لجنة بريطانية لمناصرة الثورة في الخليج

تأسست الشهر الماضي في لندن لجنة لمساندة الثورة في الخليج - تسمى «لجنة الخليج» - ضمت عددا من المنظمات والشخصيات البريطانية القديمة والحديثة للاستعمار، ومن بينها منظمة رسل للسلام، وتصدر اللجنة «نشرة الخليج» تنظف فيها يلي اقتراحه عددها الأول:

«يصادف التاسع من حزيران ١٩٧١ انكسرت الساندة لاعلان الكفاح القوي المسلح في الخليج، وبالتحديد في قطر، المنطقة الجنوبية الغربية من عمان. ترتكز لجنتنا الى برنامج سياسي واضح. اننا نحض تاييدنا الكامل للجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، التي تخوض الكفاح المسلح ضد الاجبرالية البريطانية وسطان عمان العليل، وللنظمية الشقيقة، الجهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي».

هذه الحرب في ميثاق البريطانية، تخطط لها وتديرها «وايفول» (مقر رئاسة الوزراء البريطانية). لكنها مطفا بالكاديب الصادرة عن الرميمن البريطانيين ويصلها الصحافة

سبل عكار: إرهاب وإبذارات

يستمر إرهاب السلطة وتآمر الفيكوات في سهل عكار بغية تشريد قسم من الفلاحين واعادة سلطتهم على القسم الآخر. يتم ذلك ضمن مخطط الفيكوات بمساندة السلطة بهدف لانتزاع اهم مكسب حققته الانتفاضة الفلاحية الماضية الذي يتخلص بفرح الفلاحين من العلاقات الاقطاعية السابقة.

فخلال الاسبوع الماضي وجه فوزي اغا الخرياس انذارا باخلاله المنزل للفلاح مصطفى حيايه من قرية نسل حبيرة. واقيت المذكور بناء الفلاح على ارض الاقطاعي بموافقة. ويدفع الفلاح ايجاراه السنوي بانتظام الاقطاعي. ولقد سبق لاسعد اغسا شفها باخلاله منزله بعد مدة اقصاصها نهاية الشهر الحالي. والجدير بالذكر ان المحكمة لم تحكم بعد الفلاح المذكور باخلاله المنزل، وان الفلاح قد رفض تنفيذ الاتفاق السابق مع الاقطاعي الذي يقضي باخلاله المنزل، باعتبار ان هذا الاتفاق تم تحتالضغط خوفا من الاعتقال. كذلك تستمر قوى الامن بتهديد الفلاح ابو احمد خزام من تل حبيرة ان هو لم يقل منزله بتاريخ ٢٢-٧-٧١.

كذلك وجه الاقطاعي عارف اغا من نفس القرية للمعامل عبد الكريم شمع انذارا باخلاله منزله بالرغم من انه يدفع ايجارا سنويا بانتظام. رد العامل

المبورجوازية، ان القرى تعرض للقصف والابار تسمم، والبشر والمناشبة يقصون من الجو. لكن هذا القمع الاجبرالي في ظفار وعمان يشكل جزءا من استراتيجية اوسع: ذلك ان مئات المقيمين والمعامل يرحلون في سجون البحرين وقطر وغيرها من مستعمرات بريطانيا في الخليج.

ان السبيل الكامن وراء هذه السياسة واضح جديد. انه القف. فالخليج يعد العالم الراسمالي بـ ٢٥ بالمئة من انتاجه من النفط، ويضم ٥٠ بالمئة من احتياطه، وهو اكبر مركز لاستثمار الشركات الامبريالية خارج الاقطار الصناعية القديمة. تستورد أوروبا ٥٠ بالمئة من نفطها من الخليج، وتصل هذه النسبة الى ٩٠ بالمئة بالنسبة لليابان. اما الجهود الحزبية الاميركي في ميثاق فيمتد كله على نفط الخليج. هذا وتجن بريطانيا ما يزيد عن ٢٠ مليون جنيه من الارباح السنوية من استثماراتها النفطية في الخليج، كما تلقى دعما ماليا جبارا من توظيف المنظمة العميلة كالكويت وابو ظبي لاموالها الاحتياطية في لندن».

رسل عكار: إرهاب وإبذارات

كتب اليكم لاني ارى من واجبي، كمناضل شيوعي، ان اصصح بعض الاخطاء التي وقعت فيها «الحرية» عن غير قصد طبعاً - وذلك في المقال الذي نشرته من المحاكمة الجارية حاليا في المغرب بعنوان: «مغرب القمع».

لقد استغل الحاققون على التقديمين بصفة عامة، وعلى «الحرية» بصفة خاصة هذه الاخطاء ليقيموا بحيلة تشويه ضد «الحرية» وضد ما ينشر فيها. وقد ادعوا ان الموقف الذي اتخذته «الحرية» يدخل في اطار الخطة التي ينتهجها الحكم والايواقي الاستعمارية ضد المعتقلين!! ايها الرفاق: انه لا يصح ان نطلق على الذين يحاكمون حاليا ببراكشي

في الوقت الذي ينادي فيه النظام الاردني خيانة ووحشية في محاولة جديدة لتصفية وجود المقاومة في الشمال وفي جو من التخالف والاستسلام لمشغون بالصفوط والمؤامرات والتكررات الشيوعية.. وفي الوقت الذي بنات فيه السلطات اللبنانية تتحرك من جديد تستعزز وتهدد وتمتقل، جرى في بيروت صباح الاثنين الموافق ١٢-٧-٧١ تنفيذ التهديد بخلق بعض قيادي حزب البعث العربي الاشتراكي بوحشية

بيان يجمع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان حول المجازر في الأردن

اصدر جميع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان بيانا حول مجازر الأردن جاء فيه: «بعد ان وضع البسات الاخيرة لخطه تشديد الحصار على القوار ومنع التسيون عنهم من اجل الاجهاز نهائيا على الوجود القذافي في الاراض، والشمال، سائر الملك العليل الى المغرب ليعطي الضوء الاخضر لبدء المجزرة الجديدة في الأردن».

كل ذلك اعد له في جو مشحون بالصفوط والمؤامرات والتكررات الشيوعية في سبيل فرض المخطط الاميركي لفتح القناة وبالتالي فرض

صفه «مقامين» او «الانقلابيين» وانها من القروى علينا ان نعتبرهم مناضلين صليبين مرتبطين اشد الارتباط بفنغال شعبيهم ينفي التحالف معهم للاطاحة بالحكم القائم. لقد مثل المعتقلون دوما الطليعة الثورية المتقدمة داخل القوات الشعبية، وكانوا باستمرار مضامين من طرف قيادة هذا الحزب الانتهازي.

كما انني اريد ان اصصح بعض الاخطاء الواردة في المقال المذكور. فقد ورد ما معناه «ان الاختطافات بدأت باغتيال لبيب فركاني» المسؤول عن الاتحاد ببراكشي. والقصود هو القاضل احمد بن جاون، وسلموا للسلطات العميلة في المغرب.

اتننى ان تنشروا هذه الرسالة رغم ان كاتبها ليس متفقا، بل هو عامل بسيط يجمل تصريف الكلمات.

اليدي بو عزة
افكار اليضاء

الأحزاب والفئات التقدمية تستنكر الاعتداء الوحشي على حياة قيادي حزب البعث العربي الاشتراكي

متناهية، خطف حاكم الفايز واصيب الدكتور فؤاد شاكرا بجراح بليغة، وجرى ذلك كله في وضع التهايم ما يطع برأخي السلطات جبال اعمال بالاستفزاز والتهديد التي تكتثرت في الحدة الاخيرة. كما ان هذا العمل الاجرامي قد اتي متوافقا مع تحركات الاوساط الرجعية الداخلية والعربية الهواطة مع الامبريالية العالمية والصهيونية في تنفيذ مخطط تصفية الثورة الفلسطينية وضرب حركة التحرر العربي. اننا نستنكر بشدة هذه الاساليب

شارع المحماني، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب بنقطة الماسادة - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف: ٢٤٧٥٠٢ - ص.ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

مكاتب الإدارة والتحرير

بحملة التصفية الجارية الآن ضد القذائين في احرار جرش وعجلون، يدخل النظام الاردني مرحلة استكمال الحلقة الاخيرة من الخطة التي انتهجها بعد مجزرة ايلول

حين اتاه الخولي والسفاح قبل اسبوعين شدد الملك حسين امامها على القول بان الاحداث قد تجاوزت ما يجري التلميح اليه: احياء اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان وتجيديد التسوية مع حركة المقاومة على قاعدتها. فالنظام الاردني لن يسمح للمقاومة باي قدر من الاستقلال، وهي - في منطق - اما ان تكون محلقا للجيش الملكي او لا تكون.

ولا شك ان الملك كان يدرك استحالة قبول المقاومة بهذه الشروط. واذا فقد كانت نيته متجهة - وهو يحادث ضيفيه - الى تنفيذ شروطه بالقوة، اي بالوسيلة الوحيدة التي اصبحت تحكم علاقته بالمقاومة منذ ايلول.

هكذا بدا النظام الهاشمي حملته العسكرية الجديدة بشكل تباد تقوى في عنفها ووحشيتها كل مجازر ايلول. ولم يجد الملك في الوساطة العربية (الحرية السعودية) ما يستندعي منه التريث. فلقد كان يدرك مقدار ما نظوي عليه من خواء. ذلك ان الحضور السعودي فيها كان ينزع عنها سقا طابع الضغط ويكبها صفة الرجاء والهسي الودي. اما الطرف المصري في الوساطة فقد كان ميلا بكثر من قيد. فالقاهرة تفضي كل ما يمكن ان يعرقل انعقاد القمة العربية التي تلح في طلبها. وهي خارجة لتوها من محادثات مع الملك فيصل اعطته بوجوبها كل ما يريد وتالت منه منحة مالية جديدة وعدا باستمرار المعونة القديسية وبامساندة السياسية. ثم هي على اشد ما تكون رغبة في استعادة صلتها بالملك حسين بعد اثر الجفاء الطويل منذ ايلول ونصيصي في التل رئيسا للحكومة. ومن هنا لم تكن القاهرة في وضع القادر على ممارسة ضغط جدي لصالح المقاومة. لذلك وافقت على تلبية مطالب الملك قبل ان تظهر من جانبها اية بادرة استجابة لوساطتها. ولم يك الخولي يتنابط تغاوله عائدا الى القاهرة حتى كان الاعلان عن زيارة الملك لها يصدر رسميا ومعه قبول اوراق اعتماد السفير الاردني الجديد.

هذه التطورات اطلقت يد الملك وغنخت طموحه الى حسم العلاقة مع المقاومة لصالحه نهائيا قبل ان يحل موعد لقائه للنظر بتأثير المسادات في الثالث والعشرين من تموز. ولا تتضح دلالة المجزرة الجديدة ضد القذائين الا في هذا السياق. فاحراج جرش وعجلون هي المواقع العسكرية الاخير الذي تبقى للمقاومة والذي ظل يشكل مرتكز وجودها المادي واستقلالها السياسي النسبي ضمن الساحة الاردنية، ومن خلاله كانت مطالبة القاهرة بتجديد التسوية بين المقاومة والفصليين، كطرفين متمايزين، كتسبب مضاعفا للفعلي. ومن هنا كانت رغبة الملك حسين في الفاء هذا النوع اولا، ثم السفر الى القاهرة بعد ان يكون قد

صلى كل شيء بحيث لا يعود امام الطرف المصري ما يستطع ان يثيره فعلا على صعيد اوضاع المقاومة في الأردن.

هل كان الملك حسين يجمل ان ردة فعل عربية رسمية قد تواجه مجزرتة الجديدة وهو على ابواب جوفته في اكثر من عاصمة عربية؟ - كلا بالطبع! لكن الملك كان يدرك سلفا حدود ردة الفعل هذه ومدى لفظيتها المعروفة. وقد اتت التطورات التي راقت - وما تزال - المجزرة الجديدة، تثبت دقة حساباته.

- قال عمر السقا عند استنصره في بيروت حول الصلة العسكرية التي تواجه القذائين في الأردن: «ان ما يجري لا يؤثر على مساعي الوساطة ولا على احتياطات نجاحتها! وبذلك كان وزير الخارجية السعودي يفضح موقف ملكه الفعلي. فهي لا تنظر الى الوساطة اصلا الا من زاوية مصالح الملك حسين وشروطه. وهي لا تنصور نتائج الا رضوخا ما يفعله الملك حسين بالقذائين لا يبدو للسقا مناقضا (لسماء الحيد)!

- اما القاهرة فقد اصابها الحيلة العسكرية الاردنية بحرج شديد. لكن ردها اني باهنا لم نتجاوز حدود الاحتجاج الضمني على ما يجري في الأردن. ونحن اصدرت بيانا الذي يطلب تأجيل زيارة الملك، لم نستطع حتى ان تعطي طلب التأجيل دلالة السياسية المتقدمة ونحوه الى احتجاج واضح على مسلك النظام الاردني. بل حرص البيان المصري على تلميح الطلب بأسباب بروتوكولية تقية لم تتعد حدود الحديث عن ضيق الوقت بسبب الانشغال باحتفات ٢٢ تموز!.. وقد رد القصر الملكي الاردني من جانبه على هذه المالباة باحسن منها، فاعلان اقتناعه بوجاهة تلك الاسباب مؤكدا ان موعد الزيارة لم يكن مناسباً في الاصل! ثم مضى النظام الاردني في مجزرتة وهو على ثقة من ان موقفا حاسما لن يصدر من الدولة العربية الكبرى التي كان يحسب في الماضي لواقفها الف حساب. اما كلام المتحدث الرسمي المصري عن الاسامة البالقة التي تلحقها الصدامات الجارية في الأردن بالصلحة العربية... وما انقال الصحافة المصرية الى التلويح «بان مصر لن تستطيع البقاء مكتوفة اليدين بينما يجري نبخ القذائين في الأردن»... فهو كلام السف انه لا يتعدى حدود تسجيل المواقف.

- وفي سوريا اصدر الحزب الحاكم بيان احتجاج على ما تعرض له المقاومة في الأردن، لكن صداد العملي لم يصل في البداية الى ابعاد من الخابرة الهاتفية التي اجراها رئيس الازكان السوري مع زعيمه رئيس الازكان الاردني. ثم تطورت المخابرة الى مسعوى وساطة سائر بوجبه وقد عسكري سوري (ومعه احد قادة المقاومة) الى عمان لمناقشة النظام الاردني في ما يفعله من قرب!

نداءات المقاومة الفلسطينية

بين مجازر الحكم الهاشمي وتخلي الانظمة العربية

تعاظ على موقف «مجنني» ثابت نسبيا في تاييد للمقاومة. ذلك ان التأييد لا يرتسب عليها كلفة باهظة تلك التي سوف ترتب على الانظمة الحالية للقضية الفلسطينية فيما لو ارادت احتضان المقاومة كمشروع حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل والامبريالية.

الا ان كون الجزائر تمارس تاييدها «المجنني» للمقاومة من على مصافحة شاسعة، هو بالضبط ما يجعل فعالية الموقف محدودة في النهاية. فهو على الصعيد السياسي يكاد يكون عديم التأثير على مجرى الصراع بين المقاومة والنظام الاردني. اما على الصعيد المادي، فقد اثبتت حادثة حجز الاسلحة في ميناء اللاذقية، ان الاسلحات المادية الجزائرية قد يلقي مغفولها هي ايضا تعذر امكن استخدام خطوط مواصلات خاضعة في النهاية للنظمية العربية الشرقية.

لقد اصدرت حركة المقاومة الفلسطينية خلال الايام الاخيرة سلسلة بيانات ونداءات ركزت فيها مطالبها بتنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان، ودعت الانظمة العربية الى اتخاذ اجراءات رادعة ضد مجازر النظام

الاردني. وفي حدود الموقف الاعلامي، لا شك ان تلك النداءات تحقق غرضا من حيث كشفها لحقيقة ما يجري في الأردن وضغطها لواقف الانظمة العربية التي تراوحت بين الاحتجاج المتستر والخشول وبين القواط - بالبعث او بالتأييد - مع النظام الاردني.

لكن عملية الضع هذه لا يجوز ان تنقلب الى رهان وهمي على امكن تجديد التسوية مع النظام الاردني او تحريك الانظمة العربية الاخرى في عمل مضاد له.

ان الشعب الفلسطيني يدفع الان، بالدماء النازفة من جراح مقاتليه البواسل في احرار جرش وعجلون، ضريبة التمسك بقضية تحرره الوطني وتحرر الشعوب العربية كلها.

وكي لا تذهب الدماء هدرا فان المقاومة مدعوة الان - ودون ان يكون في ذلك اي تجاهل للظروف الصعبة التي تتنازرها - الى حسم وعيها لنظمتين: اولاهما - ان محاولة تجديد التسوية مع النظام الاردني هي مطلب المعركة من المقاومة الفلسطينية هو موقف مستحيل. والثانية - ان تخلي الانظمة العربية عن المقاومة الفلسطينية هو موقف يضرب بجذوره في اعمال تركيب تلك الانظمة. وليست النداءات هي وسيلة التأثير في هذا الموقف مهما بلغت حدتها.

قد تخرج المقاومة من مجزرة الاحراج الراهنة مخفئة بالاحراج. لكن ذلك يضعها على ابواب مرحلة جديدة من الواضح ان شروطها السياسية التنظيمية العسكرية سوف تكون مختلفة عن كل ما آلفه العمل الفلسطيني حتى الان. وذلك هو التحدي الاهم الذي يواجه حركة المقاومة الفلسطينية.

الحرية صفح ٣

هكذا انقلب الادوار. نبعث ان كانت سوريا تلح - ولو كالمنا - لدى كل حليلة تصفية تعرض لها المقاومة ان ما يصيب المقاومة ضياعها وانها تعتبر نفسها طرفا في الصراع ولن تمنع من التدخل المباشر عند الضرورة، اذا بالنظام الحاكم الان في دمشق يتحول هو بدوره الى وسيط لا يفعل سوى ان يكرر معروفة (حقن اندماء العربية) و «الحفاظ على وحدة الصف في وجه العدو المشترك».

ويأتي موقف الوساطة هذا في سياق سلسلة اجراءات اقل ما يمكن استنتاجه منها هو ان فرضية «النظام السوري كخاضعة انطلق ومصدر حماية للمقاومة» قد اصبحت في عالم الخرافات. فمن التضييق الشديد على العمل القذافي في الجولان قبل اشهر الى حجز الاسلحة في ميناء اللاذقية - ان الاسلحات المادية الجزائرية قد يلقي مغفولها هي ايضا تعذر امكن استخدام خطوط مواصلات خاضعة في النهاية للنظمية العربية الشرقية.

لقد اصدرت حركة المقاومة الفلسطينية خلال الايام الاخيرة سلسلة بيانات ونداءات ركزت فيها مطالبها بتنفيذ اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان، ودعت الانظمة العربية الى اتخاذ اجراءات رادعة ضد مجازر النظام

الاردني. وفي حدود الموقف الاعلامي، لا شك ان تلك النداءات تحقق غرضا من حيث كشفها لحقيقة ما يجري في الأردن وضغطها لواقف الانظمة العربية التي تراوحت بين الاحتجاج المتستر والخشول وبين القواط - بالبعث او بالتأييد - مع النظام الاردني.

لكن عملية الضع هذه لا يجوز ان تنقلب الى رهان وهمي على امكن تجديد التسوية مع النظام الاردني او تحريك الانظمة العربية الاخرى في عمل مضاد له.

ان الشعب الفلسطيني يدفع الان، بالدماء النازفة من جراح مقاتليه البواسل في احرار جرش وعجلون، ضريبة التمسك بقضية تحرره الوطني وتحرر الشعوب العربية كلها.

الحرية صفح ٣

جنرالات ضد جنرالات

وسط ظروف من التآزم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتصاعد النضالات الجماهيرية (العمالية والفلاحية والطلابية)



أربعة من الجنرالات في عرض عسكري من اليسار : جيسي ، بربايو ، بوغرين ، جيو

كانوا من حاشية الملك ومن أقرب معاونيه وهم معروفون بصلاتهم القوية بالقصر (مدحوخ براقق الملك ، وعيايو صديق الأمير عبد الله ولي العهد) ، وكما يقول مندوب إحدى الصحف الرجعية المؤيدة للملك الذي كتب من المغرب: « الجنرالات الذين قادوا الحركة الانتقالية غير محسوبين على أي تيار سياسي داخلي ، ولا ماضيه العسكري يشير بأنهم كانوا على اتصال مباشر أو غير مباشر بأحدى التشكيلات السياسية المحلية المغربية » ولم يسبق أن سجلت مخابرات النظام أي إشارات أمام إسمائهم سوى إشارة الموالاة للنظام ، حتى نشاطاتهم الاجتماعية داخل المغرب ، كانت مصورة في بيوت الحاشية !!

ما هي الدوافع ، إذن ، التي دفعت هؤلاء الجنرالات للقيام بانقلاب ، وعلى أي قوى في الجيش اعتمدوا في حركتهم ، وما هي حدود الانقلاب الذي أرادوه ، وكيف سقط وفشل ؟

العوامل غير المباشرة

هذه الاسئلة تجد جوابا في العوامل غير المباشرة التي كانت تتفقد منها الحركة الانتقالية ، والتي كانت تتناقض مع تكوين الانقلاب نفسه ، فقادته جنرالات ، وقواه العسكرية شباب من طلاب المدارس الحربية .

ان دوافع الجنرالات الثانية (الإبتعاد عن مراكز السلطة وسيطرة جنرالات أوفقيير على أمورهم - وصف الملك الحسن لذلك بأن الجنرالات التمردين كانوا مصابين بمقدرة الاضطهاد -) ، ان هذه الدوافع الذاتية لا يمكن أن نظل محصورة في إطار الجنرالات أنفسهم ، فلا بد أن نتفقد من الظهور الموضوعية المساعدة على صعيد التناقضات التي كانت تنخر النظام القائم :

الحسن الثاني



وتعبر عن نفسها بإزمات مالية وعجز عن تطوير الإنتاج وزيادة الإرتهان والإرتباط بالامبريالية العالية والديون والقروض الخارجية (خاصة من أميركا وفرنسا) ، (راجع مقالات سابقة في « الحرية » خاصة حديث مع مغربي توري عدد ٥٢٩ - ١٩٧٠) .

● وعلى المستوى الثاني : احتدام الصراع الطبقي . تصدق جمع انتفاضة آذار في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ على يد الجيش الذي دخل المدينة وقتل أكثر من ألفي شخص ، ثم اعدم حوالي ١٤ شخصا من قادة الانتفاضة ، منذ ذلك الوقت لم تجد الحركة الجماهيرية تماما وان ركعت ، فهي مطلع عام ٩٧٠ عانت الحركة الجماهيرية - بالرغم من أزمت القوى التقدمية السياسية - الى الظهور على شكل اضطرابات طلابية وعمالية وانتفاضات فلاحية . (كتبت « الحرية » عنها مرارا من رسائل كانت تصلها من المغرب راجع أعداد : ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٢٨ - ٥٢٥ -)

وكان تصاعد الحركة الجماهيرية كان القمع والأرهاب المستمر هو جوهر الحكم .. أعمالا واعتقالات واختطافات للمئات من المناضلين ، كان اخرها محاكمة ١٩٢ مناضل في محكمة مراكشي (يطالع القاري معلومات عنها الى جانب هذا الكلام) .

كان اشتداد القمع وتنوع أساليبه هو الوجه الفعلي لنظام نخر تحالفه الطبقي الحاكم

تناقضات التحالف الطبقي الحاكم من ناحية والصراع الطبقي المحتدم من ناحية أخرى .

● فعلى المستوى الأول يمكن تسجيل الملاحظات المختصرة التالية : ١ - الحاجة الى تطوير الإنتاج بدأت تعظم العلاقات القطاعية القديمة (القطاعيون المغاربة رعاة ، فالقطاع يستمر جزءا من أراضيهم فقط ويترك القسم الاكبر لهم) . وظهروا على تناقضها طبقة من الملاكين المصيرين ، كما بدأت بالظهور رأسمالية زراعية عصرية نتيجة ضغوط المصالح الامبريالية التي تريد التعامل مع رأسمالية زراعية متطورة .

٢ - ظهور بيروقراطية قوية اتخذت من تدابير الدولة والمخططات والمراجعات التوجيه الرأسمالي ، مراكز سيطرة بورجوازية في أجهزة الدولة . ٣ - تحالفت البيروقراطية مع الكومبرادور المرتبط بالراسمالي الامبريالية . ان هذه التناقضات كانت تنخر التحالف الحاكم

الانقلاب

وسط هذه التناقضات كلها تحرك جنرالات الجيش المصابين - على حد تعبير الملك - بمقدرة الاضطهاد من سيطرة جنرالات أوفقيير ، فهي محاولة للاستفادة من التآزم القائم وفرض شروطهم على الملك .. كانوا يريدون ازاحة جنرالات أوفقيير عن مراكز السلطة ، مستفيدين من الازمة التي تنخر النظام ومن الوجه الديموي والقومي للحكم ، ومن التذمر الذي يسود الجماهير التي تقع انتفاضاتها باستمرار - التي لم تعد بعد حزبا الثوري - ومن « جو » الازمة السياسية التي عبرت عنها محاكمة مراكشي الكبرى .

الحسن مع
أوفقيير

ولكن هؤلاء الجنرالات نوي القاصب الكبرى في الجيش غير مسيطرين على الجنود والضباط فعليا من الناحية السياسية ، فالهينة السياسية الكاملة هي للملك وأوفقيير . ومعظم قادة الانقلاب هم مسدود المدارس الحربية حيث الطلاب الجدد من الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين . ومما كان الامر ، فالجنرالات مضطرون للاعتماد على هؤلاء الشباب فهم لا بد ان يكونوا اكثر استجابة للتحرك من غيرهم من قطاعات الجيش الملكي ، ولا بد ان تكون مظاهر الازمة في البلاد قد مستهم ، وانتميزهم (المعنوي) من الأوضاع المتردية ومن الارهاب قد يجعلهم ينحرون . وهكذا لم يجد جنرالات الانقلاب غير هؤلاء الطلاب لتحريكهم او لضمهم تحركهم .

وكان الجنرالات حفروا قبورهم بأيديهم عندما اعتمدوا في انقلابهم على قوة تتجاوز اهدافهم المحددة - فهم لا يريدون قتل الملك ، بل فرض شروطهم عليه ، ولا يريدون القضاء على الملكية بل الحفاظ عليها من خلال موافقة الملك على شروطهم وسيطرتهم وانقلابهم على جنرالات أوفقيير .

ولكن تحركهم كان مشروطا بالوضع المحيطة به ، فالانقلاب لا يمكن أن يتم بسهولة جنرالات أوفقيير مسيطرون على كل شيء ، فلا بد من العنف الديموي ، ولا بد من قتلهم جميعا بنفس الوقت ، ولا بد من اعتقال الملك ومحاصرته لقرض الشروط عليه .. ولا بد من هجوم مفاجيء وسريع وغير متوقع والا قضى عليهم قبل أن يتحركوا ..

وكان الهجوم على قصر الصخيرات حيث كان الملك يحتفل بعيد ميلاده ، ففي هذه المناسبة يتجمع رجال السلطة جميعا في مكان واحد ، يسهل قتل الجنرالات ، ويسهل اعتقال الملك . كان قادة الانقلاب الجنرالات يفتشون انه مجرد قتل الجنرالات واعتقال الملك ينتهي الامر . ولكنهم كانوا فريقين ، فريق تحرك نحو القصر ، وفريق تحرك نحو الاذاعة والتلفزيون .

« فريق القصر » كان بقيادة الجنرال عيايو الذي هاجم وكان بانتظاره الجنرال مدحوخ في داخل القصر . كانت مهمة الجنرالين - قال الملك ان مدحوخ هو قائد المحاولة ، وقال أوفقيير ان عيايو هو القائد الفعلي - كانت مهمتهما مغاوضة الملك . وبعد اللحظة الاولى لسيطرة الانقلاب ونجاحه الاولى وقع التناقض في داخله بين قيادته الجنرالات الذين كانوا يريدون الحفاظ على حياة الملك واستمرار الملكية ومفاوضته وبين الفريق الاخر الذي كان من الطلاب والضباط الصغار الذين ذهبوا الى الاذاعة ليعلموا نورا الجمهورية (مات الملك - عاشت الجمهورية) .

— البقية على الصفحة — ١٥ —

علاء الفاسي



نداء من اللجنة الوطنية للتضامن مع معتقلي مراكش

رسالة من المغرب

تام الحصار الاعلامي المضروب حول محاكمة مراكشي ، التي هي في عمق حلقة تدخل في سلسلة القمع الوحشي الذي يتعرض له كل المناضلين وكل الجماهير في المغرب . امام حملات التشويه التي تشنها الصحافة الرجعية في الداخل والخارج والرامية الى تقديم احرار المغرب المحاكين « كمجرمين وقتلة » . خدمة للحقيقة ومساهمة في تنوير الرأي العام العربي والعالمي ، وفصحا لطبيعة النظام الفاشستي الممبل في المغرب . نبعث لكم بهذا النداء طالبين منكم نشره ..

اللجنة الوطنية للتضامن مع مراكشي - المغرب

تقوم سلطات الرجعية حاليا ببلاننا بافراج محاكمة خبيثة مسطرة على عشرات المناضلين الاحرار والتقدميين المخلصين من اجل تصفيهم .

لقد مثل القاضون المعروضون للتعذيب والقتل حاديا عماد المقاومة المسلحة التي خاضها الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي ، ومنذ لحظة الشعب الصلبة التي رفضت الرضوخ للاستغلال الشكلي وصيغت المزم على مواصلة القتال الى جانب الجماهير المضطهدة واحتقرت سياسة التعاضل مع الانتفاضة والامبريالية وطريق المساومات والمفاوضات التي دأبت على نهج الحركة الاصلاحية البنيوية .

لقد اهتم هؤلاء القاضون دوما بطريق الكفاح الجزري من اجل اقرار سلطة الشعب .

ولقد سبق لنظام الرجعي المعيل ان اقام محاكمة يوليو ١٩٦٢ ضد نفس هؤلاء القاضيين بنهم « التآمر ضد رؤوس الدولة » ، وصدرت في حقهم احكام بالاعدام والسجن المؤبد بعدما معرضوا لاشيع اشكال التعذيب وتعرض بعضهم للتعذيب خلال الاعتقال والتمذيب . ونبت هذه المحاكمة الاولى ، نصبة عددا من المناضلين المخلصين من طرف البوليس باساليب جنسية وفي الشوارع احيانا كما هو حال اغتيال « بوزالم » الذي وجد انذاك مهشم الرأس بالرصاص في عين المسبح بالدار البيضاء ، وكما هو حال شيخ العرب ، وجريمة نصبة الناضل المهدي بن بركة .

وانما كان الحكم الصيل يمارس هذه التعصبات ضد الطلائع المناضلة من الشعب ، فانه بذات الوقت ينظم المجازر الشنيعة ضد مجموع الجماهير الكادحة كلما تحركت للتعبير عن لوتنها ضد التعذيب والقتل والنضيل ، وقد كانت مجزرة الثالث والعشرين من مارس ١٩٦٥ ابلغ مجزرة تعرضت لها الجماهير الشعبية تبعتها ممارسات اخرى للقمع بالرصاص ضد فلاحى اولاد خليفة بالمغرب وشرطة الجامعة مؤخرا .. الخ .

ان المحاكمة الحالية حلقة جديدة وتوحيه لهذا التسلسل الجهني الذي تنفذه سلطات العدوان والقمع ضد مجموع الشعب المغربي وطلئهم . ان حيلة التصفية الحالية تشمل ١٩٢ مناضلا منهم ٢١ لائفا خارج البلاد) . وقد عانى المناضلون المعتقلون خلال شهور عديدة من تكيل وحشي قطع بكل الاشكال والوسائل التشريرة والجنونية بما فيها اهانته كرامات المناضلين ، وتضيق اجسامهم ، هذا في ظل الحصار التام على اخبارهم في السجن وحرمان عائلاتهم حتى من مجرد العلم بكمكان اعتقالهم .

وقد قدرت السلطات نقل المعتقلين من المحكمة العسكرية الى المحكمة الجنائية بمراكشي (باعتقالهم ان الامر يتعلق « بسب داخلي وخارجي بامن الدولة ») . وليس غريبا في ظل النظام القائم ان يكون رئيس المحكمة من العملاء البارزين للاستعمار ان المقاومة المسلحة التي كانت المثل الوحيد للشعب المغربي في كفاحه التحرري ، سبقت لها ان قوت اعداء هذا « القاضي - الرئيس » على يد احد المعتقلين حاليا بالذات ، والجنرال أوفقيير ، وزير الداخلية ، مثل بدوره دوما ضابط صف زبانية الاستعمار في بلادنا منذ القدم حيث كان مرافقا خاصا للمقيم الفرنسي العام بالمغرب ، وساهم بدور اساسي في جميع المجازر والتصفيات الموجهة ضد المناضلين (مثال ذلك انه قاد تشخيص عمليات القمع بالسيارات المصفحة ضد الجماهير الكادحة في شوارع الدار البيضاء خلال مجازر ٢٢ مارس ٦٥ ، وقام بتنظيم مخطط اختطاف المهدي بن بركة) . اما الملك الحسن فقد قاد تشخيصا - عندما كان وليا للعهد - عملية ضرب الجماهير بالطائرات في جبال الريف في اواخر سنة ١٩٥٨ .

امام هؤلاء ، يقف مناضلون احرار ليحاربوا : مناضلون يمثلون مجموع الجماهير الشعبية في تحالفها الواسع ضد طغيان عملاء الامبريالية ونظامهم ، (منهم عيال ، وفلاحون فقراء ، واساتذة ، وطلبة ، وموظفون صفراء) ممنومون مرقون سجلوا بنضالهم وتضحياتهم بطولعة الشعب المغربي في مواجهة جيوت الاستعمار والخنوة ، مناضلون يمثلون في اغلبيتهم رمز الشباب والجيل الجديد ، جيل تمديد نضال الجماهير وتصعيده ، على طريق الثورة والنضال .

انه لواجب توري ملح على كل الثوريين العرب ان يعلموا ويرجعوا في الممارسة العملية وهذه القتال الثوري على امتداد المساحة العربية ضد نفس القوى الصهيونية والامبريالية والرجعية التي تدبج المقاومة في الاردن ، وتستف ثورة قطار في الخليج ، وتعاكم القاضيين في مراكشي ... الخ .

وانه لملحوب من المقاومة الفلسطينية جميع نضالها على وجه التخصيص (لان من بين المعتقلين مناضلين عملوا في صفوف المقاومة الفلسطينية ، وقاموا بعمليات بطولية داخل الأراضي المحتلة - شجار عبد الرحمن - ناضل في صفوف فتح) ، ان تتخذ علنا الموقف الوحيد الذي يترجم وحدة القتال ضد حملة التصفية في الشرق والمغرب ، موقف التضامن مع معتقلي مراكشي ! .

الاطلس الكبير - المغرب

الجيش المغربي على النموذج الفرنسي



ان مدرسة اكرمومو العسكرية في قلب المغرب ، والتي اتى منها المسلحون الذين غزوا قصر الصخيرات ، هي احدى المدارس الاربعة التي تملكها القوات المسلحة الملكية ، المدارس الاخرى هي مدرسة اركان الحرب ، والاكاديمية العسكرية الملكية للضبباط ، والكلية العسكرية . التعليم في اكرمومو مستلم من الخارج الفرنسية ، فيما يختص بالتنظيم ، والتدريب وتجنيد قوات الجيش الملكي ، ثم ان عددا من الطلاب الضباط ومن الضباط المغربيين انفسهم ، درس أو تدرس في مدارس عسكرية فرنسية . ويقول الضباط الفرنسيون الذين خدموا في إطار التمهيد - القناصين الفرنسيين والذين درجوا الكوادر المغربية ، يقولون ان الضباط الشباب المغربيين ، هم في اكثريتهم عرب ومناصرين لحزب الاستقلال ، بينما ما زال الضباط الكبار في اكثريتهم من اصل بربري ومكثيين .

اما عدد قوات الجيش المغربي فيبلغ ٧٦٠٠٠ - في البداية كانوا منطوعين وذلك حتى مؤخرا اي حتى انشاء التدريب العسكري الاجباري . الاسلحة معظمها فرنسية خاصة فيما يخص بالذبابات وبطائرات الهليكوبتر . اما سلاح الجو فمعظمه سوفياتي بالإضافة الى طائرات للتدريب من النوع ملجستر . البحرية اخبرا هي جيدة العهد .

ينقسم الجيش الملكي على ثلاث مناطق عسكرية : منطقة شاطئية قيادتها في الرباط ، منطقة اخرى على الحدود بالقرب من حدة ، واخرى منطقة وسطية مركزها مكناس وهي مسؤولة عن مدرسة اكرمومو . الملك هو القائد الاعلى للجيش يساعده في مهمته لجنة عليا للدفاع الوطني ، وتنشئ مركزي ، واركان الحرب .

بداية التفكير في النظام

البورققيبي



إذا لجأت إلى السلطة السياسية المستبدة وضعت من خلالها كل تهديد لصالحها سواء أتى هذا التهديد من القاعدة الشعبية أو من تيارات أخرى في الحكم كتيار بن صالح مثلاً الذي يبذل البضى إلى اعتباره بنجه نحو رئاسية الدولة .

للك فان مثلي مصالح البرجوازية التونسية (وعلى رأسهم نوريه - المصودي) لم يقوا بهزم وشراسة ضد بن صالح فقط ، بل أن تاريخهم شاهد على سلسلة من المواقف التي تقموا بواسطتها كل التحركات الشعبية في السنوات الأخيرة (٧) .

أعلى هذا يرفع أحمد المستيري وأصحابه في وجه نوريه والمصودي فزاعة الحريات السياسية . لكن الأمر لا يعدو كونه دجلاً ونفاقاً . فالمستيري يعتمد بالدرجة الأولى على قوى لن تكون إلا أشد شراسة في وجهه التحركات الشعبية . وفي نفس الوقت نعد من تعك البرجوازية التونسية باتجاه إعطاء المزيد من المكاسب للرأسمال الخارجي . المستيري يعتمد على الجيش وقوى القمع الداخلي . منذ توليه وزارة الدفاع عام

— البقية على الصفحة ١٥ —

٦ — ثم توقف أعمال القمع منذ أزمة ١٩٦٦ وقبلها . فقد طرد حوالي ٩٠ ألفاً من طلاب المدارس الثانوية وما دونها من مدارسهم . وفصل حوالي ٨٠٠ من طلاب الجامعة . كما قمت لسلسلة الإضرابات التي اجتاحت تونس في مناطق مناجم الفوسفات في « الرديف » و « الطول » وفي شركة النقل في « صفات » ومنع الحديد في « دول بورقية » وأضرابات عمال ورش السكك الحديدية في « سبيد فتح الله » . واخضع العديد من العمال والطلاب إلى المحاكمات والفصل التصني .

وعطلت جريدته « الاستقلال » . أما حزب بورقية فقد تحول منذ تلك الفترة إلى اليوم إلى ما يشبه الجهاز الإداري . فاي وزير أو مسؤول بنوا مركزاً في السلطة يصبح صورة المية عضواً في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية بحكم منصبه وبصرف النظر عن ماضيه و « نضاله » . وقد خسر هذا الحزب بحكم فوقيته (الجهاز الإداري) ونسلطه (النصف الذي رافق سياسة التجميع) وانعدام الديمقراطية فيه (لم يقعد مؤتمراً منذ ١٩٦٤) قاعدة واسعة من الفلاحين كانت قد انضمت إليه في أول عهده وشكلت دعامة رئيسية في مرحلة ما قبل الاستقلال وبمدها مباشرة . وفي حين كان الحزب الدستوري يضم في صفوفه عام ١٩٥٤ حوالي ٦٠٠ ألف فلاح ، يسوق رجال الحكم أنفسهم (نسي معرض اتهامهم أين صالح) تقارير تبين أن عدد الفلاحين في الحزب قد انخفض بنسبة ٦٠٠٪ ويؤكد المعارفون أن هذا الرقم متواضع رغم ارتفاعه . على هذا لا يعود في تونس هذا إذا لم نهم فعلاً بحزب « العربية والاسلام » الذي يكتب قوة متزايدة مستقيماً من نية الفلاحين على تجربة بن صالح (٤) .

الاجتماعي حينذاك حول هذه المسألة . تقدم استقالته عام ١٩٦٨ احتجاجاً على ذلك . ثم ما لبث أن انتقد علناً سياسة النظام في تشرين الأول ١٩٦٩ . ولم يتسلم منصب وزارة الداخلية عام ١٩٧٠ إلا بعد أن كان النظام قد انقلب على بن صالح وقضى على سياسة التجميع فعلق المستيري وقتها معلقاً « اعجابه بهذا العمل الفريد في شجاعته السياسية والذي جمع حول بورقية جميع الفاضلين المخلصين » ولا شك في أنه يعتبر نفسه على رأسهم .

يطلب المستيري واتجاهه بمطالين يفتخيان طموحه في أن يصبح الرجل الأول لدى اتباع بورقية : تحت شعار الليبرالية السياسية يطالب المستيري بمقدّم مؤتمراً « ديمقراطياً » للحزب الدستوري تنشره جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاه أحمد بن صالح المسجون حالياً . كما يطالب بتعديل الدستور بحيث يصبح البرلمان هو السلطة التي تملك (شكلاً بالطبع) الصلاحيات العليا في البلاد بعد أن كان رئيس الجمهورية البورقية هو الذي يملك هذه الصلاحيات .

هذا الاتجاه يعارض مع طموحات الاتجاه الآخر الذي يتزعمه الهادي نوريه رئيس الوزراء الحالي ويحمله محمد المصودي . فخوره هو الرجل الذي يؤمله وضعه الحالي لخلافة بورقية وهو يسمى جاعداً إلى الاستفادة

من التعديل الذي أدخله بورقية على الدستور والذي يقضي بأن يخلفه رئيس الوزراء في حالة وفاته ويحاول منع تغيير هذا النص . وبمقتضى اتجاه نوريه — المصودي بتأييد البرجوازية التونسية المستفيدة من الليبرالية الاقتصادية (وهذا ما يوضح عداها لمن صالح « الاشتراكي ») . لكن هذه البرجوازية التي تدافع عن النهج الاقتصادي الليبرالي ، أي سيطرتها بموازاة الرأسمال الاجنبي والمشاركة معه ، على مقدرات البلاد الاقتصادية ، لا

صالح في نهاية اب ١٩٦٩ مشروها فخصه بموجبه جميع المكاتب للتجميع كان ذلك بداية الانهيار لجيل التجربة . إذ لم يستطع بورقية أن يواجه نفة كبار الملك ورجال الدين ورفض جميع البورققيبيين للمشروع . بعد ذلك وفي ١٨ أيلول من العام نفسه غير بورقية الوزارة وانتزع من بن صالح كل مناصبه الوزارية . ثم جرد الرجل في تشرين الثاني من مناصبه الأخرى ، وحكم وهو الآن يقضي في السجن عقوبة عشر سنوات من الأشغال الشاقة .

إن نخل الآن في تقيم التجربة ولا العوالم التي أدت إلى انهيارها ، وليس أقلها سلبية الفلاحين أنفسهم الذين لم يروا في مجهل المسألة الا تراوات ترفض عليهم بالقوة والذين كانوا أول المطالبين لسقوط بن صالح . لكن النتيجة التي وصلت إليها الزمرة البورقية ونظرت لها الصحافة البرجوازية الفرنسية هي أن هذه التجربة هي الاشتراكية . وهذا هو مصير الاشتراكية والاشتراكيين . فبغتت صحيفة « الفصل » تنشر على ١٨ : « أن الاشتراكية شر وشين وشجن وشقاء حتى أن الشعب أصبح يكره كل كلمة تعوي حروف الشين » .

كان لا بد من التعرض بسرعة لتجربة التجميع التي شكلت المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية التونسية في المرحلة التي انتهت عام ١٩٦٩ . وإذا كانت المرحلة بين ٦٩ واليوم هي مرحلة استعادة الاتساق وتأمين تماسك رجالات الحكم حول بورقية فإن الأحداث من اليوم فصاعداً سوف تبين كيف حسم صراعات التحالف الحاكم حالياً .

من هي الفئات المتصارعة ضمن التحالف الحاكم الحالي؟

تضم الوزارة الحالية ، كما أشرنا ، مختلف رجالات الحكم البورققي على اختلاف اتجاهاتهم . والذي مكن من تجييد تناقضاتهم داخل الحكم هو الإجماع على نصية الاتجاه الاقتصادي الذي حمله تيار بن صالح والثقافة حول شخص بورقية ، الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يمسك بأطرافه الخيط جميعاً بحكم كونه « المجاهد الأكبر » الذي حقق الاستقلال الوطني وبنى الجيش والحزب .

وطبيعي أن يكون عجز بورقية عن القيام بهذا الدور بداعي المرض أو الوفاة من جهة ، وانتهاء مرحلة نصية السياسة الاقتصادية « الاشتراكية » (ونصية رائداها الذي كان يشكل منافساً خطراً لخلافة بورقية) وللمعودة إلى الليبرالية الاقتصادية ، لتبرأ بمسودة الأعمال المناقضات من جديد بين الاتجاهات المتصارعة ضمن الحكومة الحالية .

ونفكر أن هذه الاتجاهات يمثلها أشخاص لا تنظيماً جماهيرية (بصرف النظر عن هويتها السياسية والطبقية) فقد عجز بورقية منذ زمن إلى حل الأحزاب ذات الوزن الجماهيري القومي ولم يبق إلا على حزبه هو الحزب الدستوري (الذي ما لبث أن انصفت به صفة الاشتراكية لتضليل ونفاقاً) منذ عام ١٩٦٤ كان الحزب الشيوعي التونسي قد منع من العمل وعطلت جريدته « الطليعة » كما منع البيين في « الحزب الدستوري »

الكبار (٢) . في قطاع التجارة مثلاً جمعت الوحدات الصغيرة ضمن تعاونيات . وقرضت شرائب مرتفعة نسبياً على البضائع المستوردة التي حد منها باتجاه حصصها في الحاجات الأساسية ومعدات التجزئة . أدى ذلك إلى تقيسة الثقة التي تسهلها بضائع مستوردة حين وجدت نفسها مضطرة لتلبية حاجاتها إلى حد كبير من الإنتاج الداخلي ، وإلى تقيسة كبار التجار الذين مسحت سياسة التجميع مصالحهم . لكن هؤلاء جميعاً كانوا — وما زالوا — يملكون من النفوذ والمضغ على رجالات الحكم ما مكّهم من خلق أزمة كانت بدايتها استقالة أحمد المستيري إياه من الوزارة عام ١٩٦٨ احتجاجاً على هذه السياسة الاقتصادية (٣) .

لكن المثال الواضح هو في تجميع الأراضي ضمن التعاونيات . كانت الدولة تشرف منذ عام ١٩٦٢ على عدد من الأراضي التي استولت (وادي مجردة مثلاً) وأضيف إليها الأراضي التي كان يستجيرها المستعمرون وأنشأت بعد ذلكهم بقرار ١٢ أيار ١٩٦٤ . ثم أعنت القطاع العام الزراعي باستصلاح أراض جديدة بعد عام ٦٤ (في كيف وبياجه) . لكن عمليات التجميع ضمن تعاونيات انضمت معاًها الواسع بين عامي ٦٧ و ٦٩ . وفي ٣١ كانون الأول ١٩٦٨ أعلن بورقية أن تجميع القطاع الزراعي سوف يكون خاتمة تغيير الأبنية الاقتصادية . وأن الأراضي يجب أن تستثمر بشكل جماعي بقصد تخفيف الكلفة ورفع الإنتاجية . وأن القطاع الخاص من الأراضي سوف يضم فقط تلك المكبات التي يتعهد أصحابها بتوفير الحد من الانتاجية الذي يمينه الخبراء . لكن ذلك طبق فعلاً وبأساليب القمع في أكثر الأحيان بالنسبة للمكبات الصغيرة . وعندما وضع أحمد بن

٢ — مثال جزئي على ذلك : في شمال البلاد الكمن ضم ٤٠ ألف ملك إلى التعاونيات مساحة ملكياتهم ٦٦٤ ألف هكتار أي ٣٥٪ من المساحة . في حين ظل ٣٠٠ ألف ملك خارج التعاونيات يملكون ٦٥٠ ألف هكتار أي ٢٤٪ من المساحة . ويبرر بورقية عدم المساس بمصالح الملك الكبير بقوله « أننا رأينا البدء بالأراضي الصغيرة المساحة لأن المساحات الكبيرة والاتساع لا يوجدان عندنا على نحو ما هو موجود في آسيا أو أميركا اللاتينية » أو بمعنى بلدان الشرق الأوسط . « هذه الكبة البهاة وضخما كون ٤٪ من الملاكين في بنزرت ، مثلاً ، يملكون ٤٨٪ من الأراضي و ٨٪ منهم في باجة يملكون ٧٢٪ من الأراضي .

٣ — والواقع أن رجال الحكم هم ممن كبار المتولين في البلد ترظمهم بالتجار الكبار مصالح تهب مشتركة . تشير إبراهيم طوبال (الكاتب المكون) إلى تقرير يتضمن أن بورقية الإبن يملك في البنوك الأجنبية ٤٠ مليون جنيه استرليني ، ووسيلة بن حمار زوجة بورقية تلك ٢٨ مليون جنيهه وإن عشرات من أعضاء اللجنة المركزية للحزب والوزراء الحاليين والسابقين ومديري البنوك ورؤساء الشركات والتجار يملكون أموالاً باعثة مدوا إلى تهربها إلى الخارج بعد انهيار تجربة التجميع وانهيارها .

في مجتمع من وراء ظهر هذا المجتمع ، بقرارات إدارية تقيسة نصب على قطاع واحد (هنا الزراعة بشكل خاص) دون أن توازن بين التغييرات التي ينبغي أن تطرأ على بنية الوضع الاجتماعي كله ولا على شروط هذه التغييرات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التي تسهلها .

والد هذه التجربة وضحتها في أن مصدا هو أحمد بن صالح ، الذي شغل عام ١٩٥٥ منصب الأمين العام « للاتحاد العام التونسي للشغل » . في ذلك العام عقد الاقتصاد مؤتمراً السادس وكان أمينه يعمل آنذاك صلاحيات من الاشتراكية والاشتراكية ما لبثت أحداث الطاقة العريية المحلية بتونس ، خاصة انضمت على الزمرة البورقية بشكل عام ، وأحمد بن صالح بشكل خاص ، وفيه يعمل « المجاهد الأكبر » نفسه مسؤوليات هذه المرحلة ونتائجها ويعترف « بأنه أخطأ » طالباً المغفر والغفران من الشعب مضيقاً بلهجة مأساوية : « عندما تعين سافتي الأخيرة أود أن أترك تونس واثقة من مصيرها تلياً كما عرضتها في حياتي ، وحتى لا يقل أن الفناء سينهار لأن بورقية لم يعد موجوداً » .

فقد كانت السياسة الاقتصادية البورقية تعتمد على استخدام أجهزة الدولة والحزب في سبيل مصالح البرجوازية التونسية التي نشأت بعد الاستقلال ورجل الأوربيين ، وتطلق يدها في إنشاء المشاريع الخاصة في مختلف القطاعات ضمن شروط استقلال لا قيود جديدة عليها ، وتساهلت للامتنان مع رأس المال الغربي يجعل منها الشريك الصغير له في عملية النهب المشتركة .

وهي عام ١٩٦٢ ، بدء الخطوة الفعلية التي نالها بن صالح لدى بورقية ، ودام ١٩٦٤ تاريخ انعقاد مؤتمر بنزرت كانت الدولة تعرض على تلامم القطاعات الثلاث : الخاص والعام والمعارضي . وقد كرس مؤتمر بنزرت اشراف الدولة على القطاعات القاعدية (الطاقة ، الناجم ، القتل ، وصهر نتفخا في القطاعات الأخرى بشروط جبر المؤسسة الخاصة من تسيير ذاتها أو فرضها ظروف استقلال قصوى على العاملين فيها . اقتضت لا نعلم أن هذا التدخل قد حصل جدياً قبل بدء عمليات التجميع الفعلية التي أخذت معاًها الأقصى بين العامين ٦٧-٦٩ .

منذ ١٩٦٤ كان بورقية قد أعطى أحمد بن صالح صلاحيات واسعة : أولاً رئاسية ٦ وزارات دفعة واحدة (الاقتصاد ، التصنيع ، المالية ، التجارة ، الزراعة والصناعة) بالإضافة إلى منصب الأمين العام المساعد للحزب الدستوري ومنصب أمين سر الدولة في القرية الوطنية . ومن خلال هذه المواقف جميعاً كان بن صالح يتخذ القرارات والأوامر بتنفيذه بالقوة في كثير من الأحيان .

لكن هذه القرارات كانت تتناول المكبات الصغيرة (صفار الفلاحين والتجار) دون أن تفس فعلاً مصالح التجار الكبار أو الملاكين

١ — لا نرى هنا إلى تحليل دواعي التجربة المكبات الخاصة المبررة ضمن وحدات انتاجية جماعية . والواقع أنها تجربة فاشلة بمعناها كما كانت فنية بمساوئها ، بوصفها نموذجاً يجسد مصير محاولات التغيير البنيوية

حاولوا أن يسموا الجو ، في حين أن خطاب الرئيس بورقية في ٨ حزيران ١٩٧٠ يشكل منطفاً في تاريخ هذا البلد .

أما « الميثاق » التاريخي الذي يتحدث عنه المستقيون ، والذي يشكل انعطافاً في تاريخ البلد فهو عبارة عن خطاب الفاه بورقية في التاريخ المكون يتضمن بشكل أساسي ومحداً بتعديل الدستور باتجاه مزيد من الديمقراطية، أي في الحقيقة بني أبسط أشكالها ، بإعطاء الحق للجمعية الوطنية أن تنزع الثقة عن الوزارة أو عن أحد أعضائها بعد أن كانت صلاحيات رئيس الجمهورية هي الوحيدة والمطلقة في هذا الصدد . لكن الخطاب الميثاق يتضمن من جهة أخرى أدانة لجيل السياسة التجميعية في المرحلة السابقة والتي ضلعت بتنفيذها كل الزمرة البورقية بشكل عام ، وأحمد بن صالح بشكل خاص ، وفيه يعمل « المجاهد الأكبر » نفسه مسؤوليات هذه المرحلة ونتائجها ويعترف « بأنه أخطأ » طالباً المغفر والغفران من الشعب مضيقاً بلهجة مأساوية : « عندما تعين سافتي الأخيرة أود أن أترك تونس واثقة من مصيرها تلياً كما عرضتها في حياتي ، وحتى لا يقل أن الفناء سينهار لأن بورقية لم يعد موجوداً » .

فالواقع أن الحكومتين اللتين تالفتا بعد ذلك التاريخ كانتا تضمان كل رجالات الحكم البارزين وأعطلتا الأولى بتصفية أحمد بن صالح « سياسة التجميع » التي نفخا ، والثانية بيده المرحلة الجديدة . لكن هذه المرحلة تشبه قبل البدء بتنفيذها صراع الزمرة الحاكمة فيما بينها بعد أن تبين أن « المجاهد الأكبر » الذي ينتقل منذ سنين من مركز استنفاء إلى مركز استنفاء ، قد أصبح عاجزاً عن متابعة « الجهاد » . والحكومة الحالية تضم جنباً إلى جنب كل الطامعين بخلافة الرجل المريض من القديم وليس الجمعية الوطنية إلى الهادي نوريه حاكم البنك المركزي، إلى الباهي الألفم رئيس الوزارة السابق إلى المصودي سفير تونس في باريس إلى المستيري نفسه وزير الداخلية . هؤلاء جميعاً هم الذين أشرعوا على كوارث المرحلة الماضية لم اجتمعوا على إقصاء أحمد بن صالح المسؤول الأول عن هذه الكوارث .

خلاف حول ماذا ؟

ولكن خلاف بين من ومن ؟ ويرر وزير الإعلام استقالته بما يلي : « لقد كان الجميع متفقين بالنسبة لآزمة ١٩٦٨ على القول أن الشعب لم يكن يعلم عن طريق أجهزة الإعلام حقيقة ما يجري ، وأنه على كل حال لم يكن هناك حوار حقيقي ، وهو الشرط الرئيسي للديمقراطية السليمة . انطلقاً من هنا كما قد اتفقا من أجل تجاوز الاضطهاد

الخاصة أن يقوم الإعلام بدوره الاجتماعي — السياسي الطبيعي أي في ظروف حرة (ليبرالية) ، وعلى هذا الأساس قبلت أن اضطلع بأبعاد وزير الإعلام . « لكن الوزير المستقل يضيف « أنني لا زلت مقتنأاً بأن الموقف التاريخي الذي اتخذته الرئيس بورقية في خطابه في ٨ حزيران ١٩٧٠ يظل الميثاق القائم لكل عمل حكومي يريد أن يستفيد من دروس الماضي ويضمن مستقبل النظام الذي أتقاه في تونس الحزب الدستوري الجديد . . . كما بنوه أحمد مستيري هو الآخر يوقفت بورقية « التاريخي » نفسه ويكر « أن بعض الرجال الذين لم نتجهم الانطلاقة الجديدة

تتاول هذه التجربة ، مبدئياً ، تجميع المكبات الخاصة المبررة ضمن وحدات انتاجية جماعية . والواقع أنها تجربة فاشلة بمعناها كما كانت فنية بمساوئها ، بوصفها نموذجاً يجسد مصير محاولات التغيير البنيوية

خلال الأسابيع الماضية شهدت الحكومة التونسية التي يرئسها الهادي نوريه أزمة كانت تؤدي بتوازن التحالف الحاكم حالياً . استقال حبيب أبو الأعراس وزير الإعلام والشؤون الثقافية أحمد مستيري وزير الداخلية أن قدم استقالته هو الآخر بعد ثلاثة أيام . بينما تسردت أنباء عن تضامن وزير الدفاع حبيب بن عمار مع استقالة الرجلين . وفي حين قبلت استقالة أبو الأعراس وعين مكانه الشاذلي القليبي نسي وزارة الإعلام لم يقبل بورقية حتى الآن استقالة مستيري . .

يقدم الخلاف نفسه على أنه خلاف حول أقرار تعديلات الدستور القائمة للجمعية الوطنية منذ شباط الماضي ، وحول عقد مؤتمر الحزب الدستوري (الحاكم) الذي لم يعين موعده حتى الآن رغم الكلام الكثير الذي قيل عن ضرورة عقده منذ ١٩٦٩ . هذان الأمران هما على الأقل ما يطالب به وزير الداخلية المستقل . في ٢٢ حزيران أعلن رئيس الوزراء عزم الحكومة على عقد المؤتمر الجديد وحده بعد ذلك بين ٢٩ و ٣١ تشرين الأول من هذا العام . كما أشار إلى أن التعديلات على الدستور قد قمت على الجمعية الوطنية في حين الجهود المبذولة للنظر فيها قريباً . بناء على ذلك يبدو أن السيد المستيري قد جدد استقالته ، فقد حضر اجتماع مجلس الوزراء في أول تموز الحالي ، ثم اجتمع للجنة العليا للحزب الدستوري في اليوم التالي ، وأعرب بعد ذلك عن ارتياحه للقرارات اللذين اعتمدها رئيس الوزراء . واعتبر كل ذلك تجديداً مؤقتاً للخلاف .

خلاف حول ماذا ؟

ولكن خلاف بين من ومن ؟ ويرر وزير الإعلام استقالته بما يلي : « لقد كان الجميع متفقين بالنسبة لآزمة ١٩٦٨ على القول أن الشعب لم يكن يعلم عن طريق أجهزة الإعلام حقيقة ما يجري ، وأنه على كل حال لم يكن هناك حوار حقيقي ، وهو الشرط الرئيسي للديمقراطية السليمة . انطلقاً من هنا كما قد اتفقا من أجل تجاوز الاضطهاد

الإصلاح الإداري أو الملهمة التي تكرر فصولها كل ست سنوات



الخوري شمعون شهاب حلو فرنجي

المعهد الى محاولة اخفاء اغراضه الحقيقية من وراء استمراره في عرض فصول مسرحية « الإصلاح الإداري » بأساليب أكثر ديمغوجية وقدرة على الخداع والتضليل . ففتح شعار العمل على تجديد الإدارة و « عصرة » الدولة خلق المعهد الشهابي مؤسسات وأصدر تنظيمات وقوانين جديدة تتبع له بسط نفوذه الكامل على جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها من القبة الى القاعدة . فكان مجلس الخدمة المدنية أداة طبيعة في يد المعهد الشهابي ومكتبه الثاني من أجل إضغاط الإدارة كلية للنفوذ الذي الى اتساع النضج في الجهاز الإداري الذي نلتهم نفقاته حوالي ٧٠٪ من موارد موازنة الدولة .

وفي بداية عهد شارل طلو ، الذي كان الى حد كبير امتدادا لمعهد فؤاد شهاب ، اثبرت أيضا ضجة كبرى حول أوضاع الجهاز الإداري وأرضعت الشعارات الخاطبة بالتطهير والإصلاح وكان ما كان من « إعادة النظر » في هذا الجهاز على الأسس والاعتبارات السابقة ذاتها . كما أنه جرى في بداية هذا المعهد الحديث عن إحياء قانون « الإثراء غير المشروع » .

وأكثر من ذلك فقد أعلن رسميا في شباط ١٩٦٦ عن تشكيل لجنة برئاسة رئيس الحكومة (كراسي) وذلك بناء لبادرة من شارل طلو شخصيا ، مهمتها أعداد مشروع قانون لتنظيم محاكمة رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزراء . ولكن لا القانون الخاص بالإثراء غير المشروع نفذ ، ولا مشروع القانون الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء أعد .. وكل ما جرى أن دفعات أخرى من الموظفين دخلت الى أدارات الدولة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة . أما أجواء الفساد والقوضي والبيروقراطية فقد استمرت في الانتشار ، وهي ما تزال تلف الدولة بجميع أقسامها وعلى مختلف المستويات .

والخيرا نذكر المسؤولون أن ثمة قانونا « للإثراء غير المشروع » مضى على مسدوره ١٨ عاما ، غليظا لا يستفيدونه كاداة للمعاقبة ووسيلة للضغط على الخصوم وسنارا لأخراج القصور الجديدة من مسرحية الإصلاح الإداري؟ وفي هذا الضوء قرر مجلس الوزراء وضع هذا القانون « موضع التنفيذ » وشكل بموجبه المادة الرابعة منه لجنة من ثلاثة قضاة للتحقق من الشكاوى التي تسجل اليها . ويبدل رئيس الحكومة الآن جهودا كبيرة لاقناع الناس بأن الدولة « جادة » في هذه الخطوة . وتدل على هذه « الجدية » فقد أعلن أمام عدسات التلفزيون ورجال الصحافة بأنه قرر أن يكون « أول مواطن » يضع نفسه « تحت تصرف » اللجنة .. ولكن هذا الإعلان الذي قصد به التصدي لأعراض المواطنين عن تصديق كل ما يصدر عن الدولة من وعود وعهود ، أدى الى عكس ما يرجى منه . ذلك أنه جاء بمثابة دليل جديد على أن الحديث عن تنفيذ « قانون الإثراء غير المشروع » وتطهير جهاز الإدارة هو مجرد ملأة ترمي الى تخدير الناس وتضليلها مرة أخرى .

فالرأي العام الشعبي يعرف جيدا أن نظاما بورجوازيا طبقيًا يستند سلطاته على تحالف قوى الاقطاع السياسي والطائفي والزعامات التقليدية ودعم الدوائر الأجنبية له هو ، بحكم هذه العوامل مجتمعة عاجز عن التحرك خطوة واحدة في مجال القيام بأي إصلاح حقيقي في الإدارة اللبنانية التي يعيش فيها الفساد وتحكمها القوضي والبيروقراطية .

وبعد حين .. أي بعد أن يتم « تنظيم » الإدارة اللبنانية بحيث تصبح على صورة الحكم ومثاله ، يكون « الإصلاح الإداري » قد « تحقق » والفساد قد « اقتلعت » جذوره والاستقامة قد حلت مكان الأعوجاج والبيروقراطية قد اختفت من الوجود ، وبذلك ينتهي هذا الفصل من ملأة الإصلاح والتطهير بانتظار « الموسم » الجديد بعد ست سنوات تقريبا .

« الإصلاح الإداري » أو « تطهير الإدارة » تمثيلية يشاهد اللبنانيون فصولها مرة كل ست سنوات ، أي في بداية ولاية كل رئيس للجمهورية .

كانت أولى هذه الفصول في بداية عهد بشارة الخوري الذي شهد انتقال الإشراف على الإدارة من رجال الانتداب الى « رجال الاستقلال » . وتحت ستار « المهة الوطني » وظف بشارة الخوري الألف من أنصاره وأنصار حلفائه من رجال « العهد الوطني » دون أن يكونوا حائزين على الحد الأدنى من مستلزمات الوظيفة كالنقافة والخبرة فضلا عن المؤهلات الخلقية الضرورية للاستقامة والنزاهة ونظافة اليد .

وعندما جاء شمعون السى الحكم بعد اضطراب بشارة الخوري للاستقالة في منتصف ولايته الثانية تحت ضغط « المعارضة » وعوامل خارجية معروفة ، كان شعاره العمل على تطهير الإدارة من « الفساد » .. وفي بداية عهده ، وفي ١٨ شباط ١٩٥٢ بالضبض ، صدر مرسوم جمهوري يحل توقيعه وتوقيع رئيس وزرائه في ذلك الحين خالد شهاب بتعيين « قانون الإثراء غير المشروع » أو ما عرف بقانون « من أين لك هذا » وهذا القانون يجيز للدولة ، كما يجيز لأي مواطن ، من المناقبة النظرية طمعا ، الإعدام على أي مسؤول أو موظف أو أي مواطن آخر بتهمة « الإثراء غير المشروع » وطلب التحقيق معه على هذا الاساس .

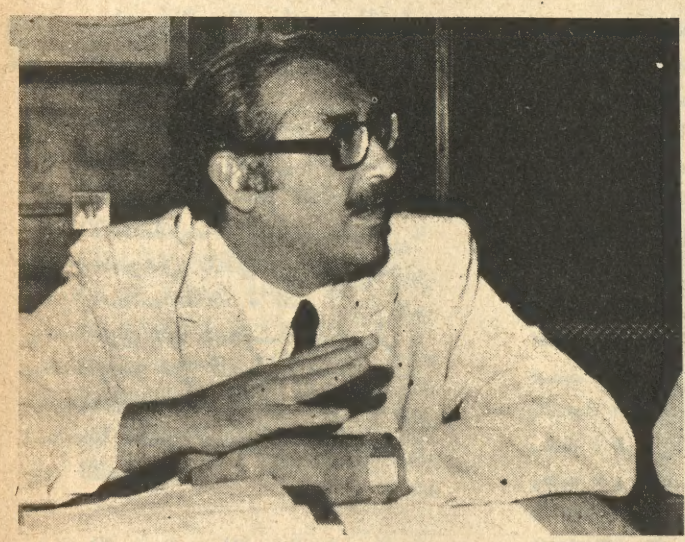
وفي ١٤ نيسان ١٩٥٤ وافق مجلس النواب على مشروع قانون آخر يعتبر تحفة لقاتلون الإثراء غير المشروع . وهذا القانون يوجب على جميع موظفي الدولة وكل من يقوم بخدمة عامة أو من قام بخدمة عامة منذ ما قبل عام ١٩٤٤ أن يقدم تصريحاً عن الأموال التي يملكها هو وزوجته وقرابه قبل الوظيفة ويعدها . وقد شمل هذا القانون التواب والوزراء والرؤساء السابقين ، كما شمل جميع « ضباط السلطة العسكرية والمدنية وأي فرد من أفرادها » ، وكذلك كل مستخدم في البلديات الكبرى .

ولكن هذين القانونين بقيا حبرا على ورق ، وكل ما حصل أن المعهد الشهابي استخدمهما في البداية من أجل خداع المواطنين من جهة ، والتحويل على خصومه وأنصارهم في الإدارة من جهة ثانية . ووسط هذه الضجة رفعت السلطة الحصانة عن الموظفين فاستقال من استقلال وابتعد من أبعاد ، ثم فُتحت أبواب الإدارات العامة وجميع أجهزة الدولة على مصاريعها أمام موجات من الموظفين والمستخدمين الجدد من أنصار المعهد الجديد وأنصار حلفائه تبعاً للامس الفاسدة ذاتها ، وكانت النتيجة طمعا الزدياد الفساد وتغامق القوضي والبيروقراطية في الجهاز الإداري .

وفي بداية عهد شهاب تكرر الشيء نفسه ولكن بأسلوب أكثر تنوعا . فقد لجأ هذا



الفتاش حوّل أوضاع الإدارة العهد يريد أداة طبيعة ووظائف لأزلامه



النباس ساي

« متقدم » على المستوى السابق . واستمرت الإدارة تلك المزعومة المحظية التي يجد فيها الاقطاع السياسي متطلباته . وما لبث التنظيم الأولي لها مع شهاب أن تراجع أمام تعقيد التركيب الداخلي وأنساعه بشكل وجعل غسان تويني يترافع أمام وحش الإدارة المخيف ..

من الملاحظ أن لا خروج من المازق الحالي للوضع الإداري بالمعطيات الراهنة . فكل عهد من عهود الاقطاع السياسي سيجد الكثير ليقوله حول سيئات الإدارة ونسائها . لينطلق من ذلك نحو شكل جديد من الفساد والسوء .. وبقى صيحات ليرالي كل عهد اصداؤه جوفاء لا تجد لها مجالا في واقع العلاقات المتخلقة التي بغرضها الاقطاع .

لذا فإن الياس ساي حين يطالب برفع الحصانة عن الموظفين سوف يجد له بين أقطاب الحكم أكثر من كمال جيلاط يعارض ذلك .. ومساءلة الحصانة ليست هي المسألة الحاسمة في الإصلاح . إذ أن مراكز الحصانة ليست هي الحصانة أو غيرها إنما في النظام الكفاحي لعلاقات القوى التي لا يبدو أن الاقطاع السياسي يفقد الكثير من سطوته فيها . أن الحديث انطلاقا من الحصانة عن « تسلط الموظفين » وتشكيلهم « فئة مستقلة » في وجه الدولة .. الخ حديث يقفز عن المعطيات الفعلية وعن المسار التاريخي . فإن المعهد الشهابي لم يستطع أن يؤمن غير سنوات عشر عن طريق الإدارة قامة مينة تشكل مركز قوة صلبة لها صفة الديمومة ومصالح مميزة . ذلك يعود بالطبع لوضع البرجوازية اللبنانية ومسايق تطورها التاريخي في علاقاتها مع حكم سياسي مخلف ولبنانية الداخلية للملك الاناري ..

لذا لم يجد الحكم الشهابي غير وسائل الاقطاع السياسي نفسها لئلا تتركز الى الإدارة وعن طريقها فئات وقوى ترتبط به .. من هنا كان ذلك الانقسام الذي لا يملك القدرة الفعلية على الاستمرار والذي لا يبدد وأن يعرض لأي اتجاه مماثل في الحلول .

الى تحديث الإدارة ونفش أجهزتها على نحو يزيد من فعاليتها بما يلي احتياجات كبار التجار وأصحاب المصارف والمؤسسات الاقتصادية الضخمة ..

أن طرح مسألة الإدارة بهذه الحدة في محاولة التحضير كسي تستبدل قوى العهد الحالي السلك الإداري الموجود على مستوى مراكز القيادة والسلطة بأخر من ألامها المخلصين في ولائهم لها يحدل بإيجاز على الوضع الخاص لأجهزة الحكم اللبناني وميزة علاقاتها به .

فالإدارة اللبنانية رغم أنها تقبل بسهولة ما يصدق على مجيل أدارات الحكم من حيث أنها جهاز متكامل يقوم على خدمة الطبقة المهيمنة ، تتنعم بميزات خاصة لا بد من استغلالها للوصول الى عملية تقييم لاتجناه معين يذهب فيه وضعها .

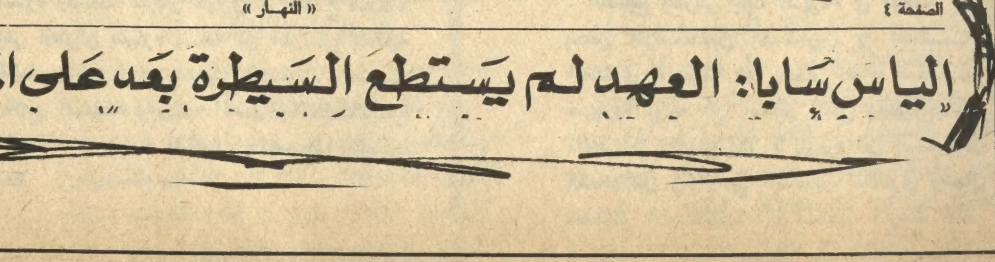
وجد الاقطاع السياسي في الإدارة غرضين حاول استنفاد جميع معطياتها . فهي من جهة أولى وسيلة حكم ، يؤمن عن طريقها تنفيذ سياسته وضبط شؤون القطاعات المختلفة وتنظيمها لما يخدم مصالحه ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا .. وهي من جهة ثانية مجال لتوظيف واسع الاستيعاب مع محدوديته يحشر فيه أزالاه ومحاسبيه لحفاظ بذلك على ولائهم السياسي له وبالتالي على مراكز السلطة التي يحتلها .

وإذا كانت المراحل الأولى من علاقة الاقطاع السياسي بالإدارة قد اتسمت بتشديد واضح على الجانب الأخير ، فإن الجانب الأول يطرح اليوم بعدة موازاة الاهمية .. وحكم الاقطاع السياسي لا يستكه أن يغفل المسألة الأولى لأنها تتعلق ببنية النظام وتركيبه بأكمله . وهو لا يستطيع أن يفك من تأثير البرجوازية اللبنانية وسلطتها الفعلية التي تفرضها عليه . ولكن الاقطاع وجد في هذه معزولة عنها وعن ما تلجئه بواسطتها ولا يغير من هذا الاتجاه في شيء المحاولات الرامية (حتى شهاب) عدم اهتمام واضح بالإدارة .

وقد تبع حديث صحفي مفصل للياس ساي وصف فيه الإدارة بأنها « مجزرة » ويعدد نواقصها ونواحي قصورها ويدعو الى اصلاح اداري يبدأ برفع الحصانة عن الموظفين لخصومه ، ولا سيما الموظفين الكبار الذين يستكون بالبراك الاساسية والحساسية ، والمجيء بأخريين يكافئ بحيث يشكلون قاعدة مستقلة عن الحكم .

وفي الواقع أن الدولة لم تنتظر منح الحكومة سلطات استثنائية أو الإعلان عن العزم على تطبيق « قانون الإثراء غير المشروع » لكي تبدأ خطتها الرامية الى ترسيخ نفوذ المعهد في جميع حقول الإدارة . فبعد الخريف الماضي بدأت تنفذ إجراءات أساسية على مراحيل في مجال إبعاد كبار الموظفين المروطين بولائهم للشهابية وأحلال آخرين مكانهم ممن يدينون بالولاء للمعهد الجديد . فضلا عن ذلك فقد استمر - رغم النضج الكبير الذي يعانيه الجهاز الإداري - إخال موظفين جدد من الانصار في مختلف الإدارات ولا سيما في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة .

ويقتل الانتباه في هذا الصدد التصريح الذي أدلى به قبل حين النائب طوني فرنجي نجل رئيس الدولة الذي حمل فيه على الفساد الذي يعم الجهاز الإداري وقال أن ٣٥ ألف موظف من أصل الم . ٤ ألف موظف الذين يتألف منهم جهاز الدولة ينبغي صرفهم . وبالطبع فإن ملء المراكز التي تستثمر سيكونون بالانصار والوالين للمعهد وللزعامات السياسية التقليدية التي يستند اليها .



الصفحة ٤

العدد ٢١ - ٢٠

الياس ساي: العهد لم يستطع السيطرة بعد على المجالين الاعلامي والرسيمي

« النهار »

خلاف الصناعيين والتجار

معركة كلام ومعركة مصالح



بطرس الخوري

ان خلاف الصناعيين والتجار ليس بسوى عاصفة في فجاجان . فالصناعيون ليسوا ضد التجار الذين يلتقون معهم في المكتب الدائم للجمعيات الاقتصادية الخاصة ، والطرفان يتعاونان معا ودون أية مشاحنات . لكن لا بد من القول بان جمعية التجار لا تتوقف عن العمل لوضع حد لحاولات الاستئثار التي تقوم بها بعض فروع القطاع التجاري .

صرح الشيخ بطرس الخوري رئيس اتحاد الصناعيين في ١٢ تموز ١٩٧١ قائلا : « ونحن بصفتنا صناعيين لسنا ضد القطاع التجاري ، لكننا نقف في وجه أية محاولة للاستئثار من شأنها إلحاق الضرر بالصناعة ، والمثل يعلم بان فئة من المستوردين وممثلي المؤسسات الأجنبية تتحمل مسؤولية عملية الاستئثار الآتية الفكر . »

لدى سماعنا لصریح الشيخ بطرس الخوري هذا نظن للوهلة الأولى بان هناك صراعا حادا بين الرأسماليين اللبنانيين ، فالطرفان الصناعيون — والتجار بينهم أحدهما الآخر بالاستئثار ، لكنهم عندما يتكلمون عن الدفاع عن المستهلك نلنن ذلك سوى محض الدفاع عن مصالحهم الخاصة .

للوهلة الأولى يظهر لنا ان الخلاف الزعوم الذي أتنا على ذكره غير منطقي وبخلاف لجميع التصورات المعروفة عن الطبيعة المستترة ، هذه الطبيعة التي يفرض فيها أن تكون متصدة في سبيل مصلحتها الخاصة ، هذا بشكل عام، لكن الواقع مختلف تماما واكثر تعقيدا من ذلك .

من الممكن أن نفسر ودون خطأ هذه المشاحنة بأنها ليست سوى صراع بين نوعيتين من المستوردين وأصحاب المؤسسات (بالمنس الرأسمالي للكتلة) كل يحاول من ناحيته زيادة أرباحه .

في الواقع اذا وجدت منافسة بين التجار أنفسهم أو بين الصناعيين أنفسهم ، فهناك منافسة أيضا بين التجار من ناحية — والصناعيين من ناحية أخرى ، هذا مع العلم انه تحت لواء التجار ينضوي مجبوع مستوردي السلع الاستهلاكية .

ان هذه المنافسة تبيل في لبنان نحو التصعيد مع ازدياد عدد المؤسسات النصف صناعية التي تنتج سلعا مزودة بالبركة مثل : نايك ولانكس وبلاستيك وغيرها .

هذه المؤسسات تدخل مباشرة في صراع مع المستوردين لانهم يسلمهم المستوردة ينامسون الانتاج المحلي .

بالنظر لحجم السوق اللبنانية فمؤسسات

الحرة صفحة ١٠

صناعة — ولا يمكن ايجاد صناعة ضمن هذا النظام — محلية ، وحتى غير وطنية وممولة من الخارج ؟

ان كان الاستغلال ضاربا اطنابه ومن السود يمكن ، فالاسوأ من ذلك أن هذه الصناعة التي يقال بانها وطنية ، سوف تعود بالفتح على الدولة وتمطيها مجالات واسعة للمسترمال في الكلام عن استعدادهما واظهار حسن نيتها ومحاولاتها « الدائمة » لانباء البلاد ، مع اننا في الواقع لم نزل حيث كنا ، ولم يتغير شيء .

من ناحية ثانية يصعب المرء ان يظهر علنا وبوضوح خلاف كذا بين اناس لهم نفس المصالح ، مما يبين هزال اتحاد المستوردين .

ومما يثير الاهتمام ان الصناعيين هم الذين اختفوا المعركة ، فمالذا نستنتج من ذلك ؟

وهل يسعنا القول بان حالة الصناعة اللبنانية هزيلة «غير مستقرة» وانها تحاول ان تقطع من سوق المستوردين ؟ قطعا لا ، طالما انه في العشر سنوات السابقة عرف مجمل القطاع الصناعي نسبة من التهمو في الانتاج بلغت ٩ ٪ .

ان السبب الحقيقي لهذا الخلاف الزعوم هو الريح الاقل الذي يحققه التثبير في القطاع الصناعي ، وهو الذي يدفع الصناعيين المحليين لمحاولة اقتطاع قسم من ارباح المستوردين والتجار .

منذ فشل اخر اضراب عمالي عام ، يمسك الصناعيون بزمام الحركة النقابية ، ولم يعد عندهم أية مشكلة اجتماعية ، لذلك فهم يتمتعون بمرء الحرية في الحركة للقيام بهذا الهجوم على التجار ، ولكن ذلك لا يضر كل شيء ، فحالة الشيخ بطرس الخوري تسمح لنا أن نفهم الموضوع بوضوح اكثر ، فالشيخ بطرس هو وجه الصناعيين البارز و « المصالي » الذي صنع نفسه بنفسه في نفس الوقت هو مهم بصناعة لبنانية من الاهمية بمكان وباستيراد مواد مهمة لصناعة السكر في معمله . على جميع الاوجه يبقى هو الرابع ان كان تاجرا أم صناعيا وهو السيد من غير منازع سيد انتاج واستيراد وبيع السكر في البلد .

بالإضافة للشيخ بطرس هناك كثيرون ، وهذا ما يفسر بالتحديد هدف هذا الهجوم على التجار ، هذا الهدف هو : تصفية جميع المنافسين مما يسمح لأشخاص لثلاث أن يهيمنوا على عموم الصناعة والتجارة في البلد .

الشيخ بطرس يجد سهولة في تهجيه على بعض الرأسماليين الستائرين في القطاع التجاري ، بينما هو يهتكر انتاج سلعة ضرورية أولية أي السكر ولتي يحقق المستوى الأعلى في الارباح فهو لا يتورع عن استغلال مستهلكين ومزارعيه في التسعير السعري وعمل مصنعته ، وبالتالي فهو صاحب الموقف الأكثر « منطقية » بصفته مستحكما ومستغلا رأسماليا .

عشرة اشهر مضت على العهد « الفرنسي » ، في محاولته الجاهدة تكييف الوسائل التي لا يستطيع حكم في لبنان ممارسة سلطته فعليا دون اخضاعها وقسرها على تلبية حاجاته بصورة كافية ومستترة .

لكن نجاح العهد الذي قام على اكتاف اقطاع سياسي شره ومتمطش لغنائم الحكم ، في اقضاء شهائية تعيش طور الاحتضار ، لم يكن يعادله سوى عزه الفخام عن توفير الشروط البديلة التي تؤمن له استقرار الحكم . فالكتورية البرلمانية الظرفية ، مما لبثت أن تيزقت أشلاء في صراعها الضاري على أساليب السلطة ، والادارة ما لبثت أن برهنت عن صلاية نسبية وتصبح بقلصان امكانية توظيفها حاجيات الحكم الجديد المباشرة والملمحة ، وامكان استخدامها بحرية نسبية كمشور لترتيب التحالفات السياسية والتوازنات الجديدة ، أما الجيش الذي ناله قسط كبير مما نال الشهائية فلا يمكن للعهد الجديد بالطبع ، أن يلجا اليه كوسيلة سياسية نفي بسلطتها في تأمين التماسك القوي .

الانتخابات محور الصراعات الراهنة

اذا كانت هذه الأوضاع ، جزء منها على الأقل ، ارث السنوات الماضية ، فإن الانتخابات القادمة التي يقف العهد على العتاق ، هي ولا شك الفرصة التي ينتظرها بنفاد صير للعمل على تحقيق ما تكتسبت استحالة تحقيقه في ظل الشروط السياسية التي ولدت اثر معركة رئاسة الجمهورية . ليس صفة ذلك ان تشكل هذه الانتخابات محورا لصراعات الكتل السياسية ومختلعا يفسر شتى المواقف والمشاريع والمبادرات التي يفر بها شرك السياسة اللبنانية منذ أشهر .

استمرار الحكومة

بعد انتخابات الشوف ، تزايدت وطأة الهجوم المكتائي — التسموني على الحكومة الإسلامية ، وبدا أن الحليفين ، اللذين هدد انتصارهما في اثنى ركائز التوازن الطائفي — السياسي الذي يستند اليه حكم رئيس الجمهورية ، قد انقلبا عمليا إلى موقع

انهم يطالبون كراميا على وجه السرعة ببحث الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، لكن كراميا .. غير متحمس لهذه المبادرة . وكلمات تأبينية التيت في حقه .

حرية الانتخاب

مع قيام الحلف الثاني ، نقل الاحرار والكتائب معركةهم الى صعيد اخر ، هو صعيد حكومة الانتخابات . اذا كان التسليم باستمرار الحكومة الحالية بمر في ضوء الحاجة لاترار المشاريع واتجاز التشكيلات ، كما

انه هو ، لا ارادة رئيس الجمهورية ، الضامن الوحيد لاستمرارها (جلسة القة « الهزيلة ») .

لماذا يتمسك رئيس الجمهورية ويحسب بسلطته الحكومة الحالية و « شياها » ؟ لأن استمرار هذه الحكومة هو وسيلة فعالة في يده من أجل ضبط زمام الحركة السياسية المتقلبة والتحكم في مجراها . وهو امتياز لا تفرقه على الاطلاق الحكومة البرلمانية التي ما انفك زعماء الكتل يلحون في تشكيلها . وفي عهدة هذه الحكومة أكثر من وسيلة للتأثير والحسم في هذا المجال . فهناك التشكيلات خاتم « سليمان » ووسيلته التي لا تقهر في استحضار الاتباع واخضاع المحردين ، ثم هناك المشاريع المختلفة وملابيتها التي تنتظر ، واخيرا لا اخرها هناك فرصة الاشراف الممكنة على الانتخابات نفسها (والتشكيلات مقدمة لا بد منها ايضا) .

التحالفات الجديدة

تلك هي الاعتبارات التي دفعت برئيس الجمهورية « لنطيفة » حكومة سلام وتليدها العتسي في أحد جلسات مجلس الوزراء الأخيرة ، وهي دفعت بالكتائب والاحرار لأن يسارعوا باعداد تحالفاتهم الانتخابية وأن يحثوا الخطى باتجاه اعداء الامس : النهج وربما ... « بقايا الاجهزة » نفسها . هكذا وبعد أيام من زيارة اركان العهد للطيروك الماروني ، كانت قوافل الطرابلسيين (تزعف) إلى بيت كاظم الخليل ، ليقيم فيها شمعون خطيبا ، وليلعن « تنازله عن دمه » طرابلس . طرابلس « عاصمة الشمال » التي لا يعادل حب شمعون لها غير عواطف رئيس الجمهورية . والتجهيون أين فعولهم ؟

انهم يطالبون كراميا على وجه السرعة ببحث الجبهة الديمقراطية البرلمانية ، لكن كراميا .. غير متحمس لهذه المبادرة .

حرية الانتخاب

مع قيام الحلف الثاني ، نقل الاحرار والكتائب معركةهم الى صعيد اخر ، هو صعيد حكومة الانتخابات . اذا كان التسليم باستمرار الحكومة الحالية بمر في ضوء الحاجة لاترار المشاريع واتجاز التشكيلات ، كما

استمرار الحكومة ، ملايين المشاريع ، التشكيلات

الانتخابات المتادمة على الابواب

« بالتشكيلات » ، وان تتركض تلاحق هذه الخدمة أو تلك قبل حلول الاجل المضروب . هذا التزامه الشديد هو الذي جعل من المستحيل حتى الآن اصدار التشكيلات الموعودة التي تنتقل من تأجيل الى تأجيل .

لكن في طريق التشكيلات ، لا يقف فقط التزام اقطاب الاقطاع السياسي على المقاصب الاساسية فحسب ، بل يدخل عامل يتعلق بوضع الادارة ذاتها ، تضعها ونوع التنظيم الذي تضع له . هذا الجانب كان الجواب عليه مناورة رخيصة وان كانت تأمل لنفسها بعض الفعالية وهي : مشروع من اين لك هذا ؟

فالتمويل بالشروع المكور ، والتأكيد على جدية تنفيذه ، (أي على كونه لغير الاستهلاك كما روجت الحكومة الناس ..) يسلب نوق الادارة كما يبدو تهديدا يزيد من تعيقها السياسية للتحالف الحاكم ويضطرها لخدمة كوسيلة لأرهاب بقايا الشهابيين ويضطرهم للإسراع في اعلان ولائهم ، خاصة وأن القانون يؤخر التشكيلات الادارية ، لأن التنفيد قد يؤدي الى استبعاد بعض المرشحين « (النهار ٧-٩) .

تلك هي ذن اهم وسائل الضبط التي يحاول بها العهد الحالي خلق قاعدته السياسية للسنوات الأربع القادمة ، وسائل ضبط لا تخرج من مخايم الاقطاع السياسي وترواها السحق .

التنفيع وشراء الأزمات ، بينما يبقى شرط التوحيد الفعلي ، أي الرؤية السياسية التي تلخص مصالح عامة وشاملة تتخطى اهتمامات الدائرة الانتخابية أمرا مستحيلا أكثر فأكثر على تحالف الطبقات المستغلة وميراثها العفن .

كراس في الذكرى الثالثة لاتنفاضة الاهوار حيزران ١٩٦٨

صدر كراس عن القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في الذكرى الثالثة لاتنفاضة الاهوار حيزران ١٩٦٨ بقيادة الشهيد خالد احمد زكي (طائر) عضو القيادة المركزية . ويحتوي الكراس على رسالة القيادة المركزية الموجهة الى التجمع الثوري العراقي في اوربا بمناسبة الذكرى الثانية لاتنفاضة في ١٩٧٠ وعلى مجموعة مقالات كتبها الشهيد وكلمات تأبينية التيت في حقه .

سعر الكراس ٢٠٠ فلس عراقي

ديركيفيا

الأرض تملكها المطرانية والدولة تمنع النادي ولا تبني المدرسة

انتخابية . فقد التزم ال حماده بسياسة كاطم الخليل وال الحاج سياسة صفى الدين ويدنا التخريب المالي بلعب دوره . وكانت انتخابات المجلس الاختياري الاخير فترسج كل من الطرفين مرشحا ويدنا الجور بالتزوير والتحديات الى أن حدث صدام دموي بعد اعلان نجاح مرشح ال حمادة الدعوة محمد الخليلي ، المختار الحالي ، فكان أن تكبد كلا الفريقين مأساة جرحى اخفوا المستشفيات ، والبعض ادخل السجن . وبدأ دور رجال السياسة التقليدية الخليل وصفى الدين ليساند كل واحد فريقه وبقيت الحالة موقرة الى أن تكسب بعض الشباب من كلا العائلتين اجراء صلح بينها - وهكذا هيات السياسة المحلية المناخ الملائم لتقسام الاصوات شبه مناصفة في الانتخابات التالية .

الانتاج الزراعي

يحصر الانتاج الزراعي في القرية بزراعة الدخان بشكل رئيسي ، تبلغ مساحة الاراضي المزروعة منه بحوالي ١٩٠ دونما تملك منها مطرانية صور المارونية ١٠٠ دونم (النسي) استولت على املك فؤاد عازر بسبب موته دون وريث (وال سال ٢٥ دونما ومزارعان ٣٠ دونما هما محمد شقير وخليل محمود ويملك ٢٥ دونما حوالي ٣٠ مزارعا واغنيو محمد - الارض لزوع الغنم الذي يملكه . هكذا نرى أن المزارعين المفلحين لا يملكون رخصا للدخان ان حجة شركة الرجعي وتذرعها كلما طالب المزارعون بزيادة المساحات ، بان في القرية رخصا تنفي مع انها محصورة بطرانية صور ومزارعين اثنين فقط . لهذا فضل اكثر المزارعين ترك القرية والتوجه الى بيروت للعمل فيها . أما النوع الثاني من الانتاج فتأثري جدا يقتصر على زراعة القمح والشعير في اراضي المطران ولك لتتقاسم الانتاج صاحب الارض شبه مناصفة بينه وبين المزارع .

أما رخصة الدخان التابعة للمطرانية ، فلا يستفيد منها اي مزارع من الاهالي لان وكيل المطران الدعوة ذيب وطفا ، مختار قرية التفاحية المجاورة ، قد احتكر زراعة كامل الرخصة بمساعدة شخص من اهالي دير كيفا يدعى مصطفى حمادة ، ليؤمن له اليد العاملة نظرا لكونه من اكبر عائلة في القرية عددا فيستغل لقاء اجر زهيد ، ولذهب ربع الرخصة الى المطران ، وإلى وكيله المخور . فالمعاملات يعملان طوال ١٤ ساعة في زراعة وتوصيب الانتاج لقاء اجرة زهيدة ، حوالي ٣ ليرات عن اليوم الواحد .

يبقى الاراضي الشاسعة التي تبلغ اكثر من التي دونم والتي تملكها مطرانية صور المارونية والتي يزرع منها حوالي ثلث مساحتها فقط . فقد ولى المطران شخصا من اهالي القرية ، من عائلة الحاج محمود ، وهو مقبل محمود ، نظرا لنزله للمطران ولأنه من العائلات الثابتة عددا ، في القرية ، ولاخلاصه وتغايبه

في خيمة المطران والمحافظة على أرضه وأملكه . مثل على ذلك : هناك أرضة فقيرة ، هي أرضة المرحوم يوسف علي ، تلك بيتا بجوار « حاكورة » تابعة للمطرانية . فقد قامت ببناء تصويبة لحارها وبعد أن انتهت البناء ذهب الوكيل عقيل الى صور وأخير المطران بأن هذه الأرضة قد تمتعت على املك التكبسة فأوفده بصحبة مأمور المساحة وأجرى الكشف فوجد بأن التعدي لا يتجاوز بضع سنتيمترات . ومع هذا فقد أنذرهما بعدم تصويبة الدار أو دفع العطل والضرر . وهكذا بدأت المساومة من قبل عقيل مصود وتم دفع مبلغ ثلاثمائة ليرة من قبل الأرضة المذكورة تبين هذه المستيفرات وضعت في خزانة المطرانية التي تحوي الملايين.

النشاطات الاجتماعية والثقافية

في القرية مدرسة ابتدائية رسمية منذ أكثر من خمسة عشر سنة وبقيت على معلم واحد لغاية سنة ١٩٦٣ ، عندما عين فيها أحد أبناء القرية مدرسا ومسؤولا . وبدأ النشاط وبذل الجهد ، بمساعدة بعض الشباب الواعين من الجيل الجديد ، فلم يفض سوى بضعة سنوات حتى نمت المدرسة وازدهرت وأصبحت تضم سبعة مدرسين وأكثر من ١٥٠ تلميذا . وكانت هناك مشكلة البناء الذي كان يعاني منه المسؤول . فكان يضطر الى استئجار غرف متفرقة وغير صحية ، الى أن بدأت عنده فكرة إيجاد ناد اجتماعي يجمع شباب القرية الذين كان أغلبهم طلابا في المرحلة المتوسطة في المدارس المجاورة . وكان الهدف الأول تشجيع العلم والنهوض بمدرسة القرية وإيجاد بناء للمدرسة ، بعد التاكيد من أن الدولة غير مستعدة لبناء مدرسة في القرى الجنوبية ولا جدوى من الانتظار . فتمم الشباب على إنشاء النادي وتقدموا بطلب رخصة من وزارة الداخلية وبعد مدة أسبوعين حضر رجال الدرك ، وبلغوا أعضاء النادي أن وزارة الداخلية لا تسمح بإعطاء رخصة للنادي ، لأن أكثرية الأعضاء ينتمون الى تنظيم حزبي معين ، وذلك بموجب « أخبارية » من أحد أبناء القرية المسترلين لجهاز تميم معروف . فهو تقدم بهذه الشكوى فيهم بها أعضاء النادي بأنهم ينتمون الى الحزب ممنوع . ولكن لم تبين عزيمة الشباب فتأهبوا الفضال لإيجاد بناء مدرسة مهما تكلفهم الأمر . وأتبرأ أحدهم وتبرع بقطعة أرض صالحة ومناسبة لبناء المدرسة . وألفت لجنة من الشباب وبدأوا بجمع التبرعات من اهالي القرية وظهرت بعض المعوقات تعرض طريقهم . وتم بناء المدرسة المؤلف من خمسة غرف على الطراز الحديث وبدأ التدريس في البناء الجديد منذ سنتين وبذلك وجد المبتعث الصالح لجيل يستفيد من كاهله ورواسب المالكية والحزبية الضيقة والخراجات المحلية التي أورثها للقرية رجال الانتاع والاستعمارين التركي والفرنسي .

وفي مساء نفس اليوم حضر الانتاعسي وبصحبه ضابط الدرك في صور آنذاك ، الدعوة عاطف كلك على رأس قوة من رجاله ، ونزلوا في بيت المختار ، وكان يدعى معروف تشمر ، وجاءهم بيمض رجال القرية وبدأ الضابط يهدد ويتوعد وأجبرهم على حل الاضراب واستئناف العمل دون تحقيق أي مطلب للمزارعين . ولم يزل الوضع كما كان سابقا من استغلال واغتكار لهذه الرخصة التي يدفع كابل ريعها الى صندوق المطرانية ، ويهرمونها أبناء القرية الفقراء الكادحين الذين لا يملكون سوى قوة سواعدهم وعرق جبينهم .

مطالب المزارعين الملهة

في هذه الفترة يبدى الفلاحون تملها ملحوظا امام احتكار المطران لهذه الرخصة التي لموزعت عليهم لحسن اوضاعهم المعيشية، رغم

وفي القرية الان مجموعة من الشباب التقدميين يعملون على اصلاح قريتهم ، ويواكبون الحركات التحررية ، ويساندون العمل للاندائي، ويناضلون في جمع صفوف الفلاحين والعمال ، لرفع الحيف اللاحق بصلحهم ، والمساهمة في المعركة الواسعة التي تخوضها الجماهير ضد التخلف .

تقارنا مع بعض النسخة...
أولاً: التقارنا مع النسخة...
ثانياً: التقارنا مع النسخة...
ثالثاً: التقارنا مع النسخة...
رابعاً: التقارنا مع النسخة...
خامساً: التقارنا مع النسخة...
سادساً: التقارنا مع النسخة...
سابعاً: التقارنا مع النسخة...
ثامناً: التقارنا مع النسخة...
تاسعاً: التقارنا مع النسخة...
عاشراً: التقارنا مع النسخة...
الحزب الشيوعي

١- موقف الحزب الشيوعي العراقي من قرار تقسيم فلسطين

نشر « الحرية » فيا يلي وثيقة تاريخية على قدر من الاهمية تعبر عن معارضة وأدانة الحزب الشيوعي العراقي لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . صدر المقال في لسان حال الحزب « القاعدة » - العدد ٢ - السنة السادسة ، كانون الاول ١٩٤٧ بعنوان « واجب شعبنا في النضال من اجل فلسطين » . والوثيقة صدرت مؤخراً في كراس القيادة المركزية المشار اليه في مكان آخر .

نص مقال « القاعدة » العدد الثاني السنة السادسة - كانون اول ١٩٤٧ (واجب شعبنا في النضال من اجل فلسطين) ان مشروع تقسيم فلسطين اعتاده على الشعب الفلسطيني ، وحرمانه من حق تقرير مصيره بنفسه ، ذلك الحق الذي ضمنه ميثاق هيئة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الاخرى ، ووسيلة لتفكير صفو الامن والسلام في فلسطين والشرق الأدنى باتارة الفاعرات للطائفة لفرض تقرير القنصل الاستعماري في شؤون تلك الدول وتفرق صفوف الحركة الوطنية فيها ، ومحاولة لإلهاء الشعوب الوطنية في فلسطين وحرمان شعبها ولم يكن تقسيم فلسطين الا نمرة الجور الاستعماري البريطاني لدة ثلاثين سنة إعطاء الصهيانية وعد بلفور الشؤوم وتسهيل الهجرة لخدمة اغراضه الفنية وتقوية الصهيونية وتسليحها وجعلها ذات كيان دولي وضرب الحركة الوطنية في فلسطين وحرمان شعبها من حقوقه الختية .

تفقد عقلت السياسة الاستعمارية البريطانية على دفع ريعيتها الصهيونية للوقوف تجاه الجماهير العربية المقاتلة كخمس يجارها في عقر دارها لاغتصاب حقوقها وللإبقاء على المصالح البريطانية وتبقيتها في فلسطين والمبالاة العربية الاخرى ولتحويل غضب الجماهير الشعبية عن الاستعمار . كل ذلك سهلاً للاستعمار البريطاني عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة باعتبارها قضية نزاع بين العرب واليهود ووقوته « حكم حديد » كما عمل من القاحية الاخرى وبالتآمر مع الاستعمار الايركي على دفع هيئة الأمم المتحدة لقرار مشروع التقسيم .

وقد ساهمت الحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومة العراقية على تسهيل مهمة الاستعمار البريطاني لتنفيذ سياسة العدائية في فلسطين باتباعها سياسة المهانة وحسن الظن بالاستعمار والمسير في ركابه والوقوف ضد الشعوب العربية في نضالها من اجل حرية واستقلال فلسطين بل اكتفت تلك الحكومات باصدار البيانات ورفع الاحتجاجات القسلبية وتماوتت مع لجان الاستعمار واشتركت في مؤتمراته . انها عملت على تثبيت وتقوية نفوذ الاستعمار الاتكالي -

٢- ملاحظات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) حول مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من البعث الحاكم في العراق

كان الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) قد اصدر بياناً يتبرأ فيه من كراس صادر في أوروبا بعنوان « حول اتفاق الجبهة الشعبية مع بعث النافشية والعمالة في العراق ! » واعتبره متحذراً ، لا يمثل وجهة نظره . فيما يلي ننشر ملاحظات نقدية للقيادة المركزية حول زيارة ج. ش. د. للعراق صدرت مؤخراً في كراس بعنوان « الحزب الشيوعي العراقي والمألة الفلسطينية » .

ان نقدا لواقف للجبهة الشعبية الديمقراطية ينطلق من حقيقة اساسية لا بد من التاكيد عليها مقدماً ، ذلك أن الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) قد تم الجبهة الشعبية

من كراس الحزب الشيوعي العراقي

والمسألة الفلسطينية

واجب شعبنا في النضال من أجل...
أولاً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
ثانياً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
ثالثاً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
رابعاً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
خامساً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
سادساً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
سابعاً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
ثامناً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
تاسعاً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
عاشراً: واجب شعبنا في النضال من أجل...
الحزب الشيوعي

١- موقف الحزب الشيوعي العراقي من قرار تقسيم فلسطين

اميركي في البلاد العربية بتنفيذ مشاريعه الاستعمارية وبجعل خيرات بلادنا نهباً للشركات الاحتكارية وتقوية مراكزه العسكرية . كما اننا اخذت على عاتقها وبناء على مقررات مؤتمراتها مكافحة الحركات الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وضرب عناصرها الواعية والتضييق على نشاطها . ولا تزال الحكومة العراقية والحكومات العربية الاخرى تعمل على دعم مركز الاستعمار البريطاني في فلسطين بتقرير موقفه واخفاها سياسته العدائية ومسؤوليته في سلب شعب فلسطين حق تقرير مصيره .

ولا غرو أن يبرر الاستعمار البريطاني في الوقت الحاضر وكتابه لم يقترف جرماً تجاه شعب فلسطين فتأكل على تقسيم فلسطين بدعوى التماسيح ويعرض « خدماته لتصرفنا » وهو يهدف من وراء سياسته الجديدة هذه للاستمرار في الهاء في فلسطين وتقوية نفوذه في البلاد العربية .

ان حزبنا الشيوعي يدعو شعبنا الجاهد (عربا واكرادا) والشعوب العربية الشقيقة ان تاضل ضد تقسيم فلسطين وتحطه فتتبع لشعب فلسطين إمكانية تقرير مصيره بنفسه بجلاء الجيوش البريطانية ونصفه تشكيلات الاندباب وتالف حكومة ديمقراطية مستقلة تضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين دون تفرق . اننا ندعو للنضال المتواصل في سبيل احياء المآثورات والمشاريع الاستعمارية التي يراد تنفيذها الان تحت سعار « الدغاح عن غاشطين » بان تاضل الشعوب العربية كافة ضد التدخل الاجنبي في بلادنا وفي اجلاء القوات الاجنبية عن اراضيها وفي سبيل حكومات ديمقراطية تقف الى جانب شعوبها في النضال من اجل حريتها واستقلالها من اجل تحرير فلسطين ونصرة شعبها .

ان حكومات رجعية موالية للاستعمار حكومتها صالغ جبر لا يتكها وليس في نفسها تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية مساديات تحرم شعبنا من المساهمة في اسداء المساعدة لاشقائنا في فلسطين وبمائلها للاستعمار وجرماننا من حرياتها الديمقراطية وبقاقر شعبنا وتجويمه وحرمانه من أبسط ضرورات المعيشة .

اننا ندعوكم للنضال في سبيل اسقاط وزارة صالح جبر وفي سبيل محيى حكومة ديمقراطية تقف الى جانب شعبنا في النضال ضد تقسيم فلسطين وللمساعدة الشعب الفلسطيني في اقامة حكومته الديمقراطية المستقلة وفي استتباب الامن والسلام في ربوع الشرق الاوسط .

لتحيا فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة .

ليسط تقسيم فلسطين .

الفلسطينية في مجمل حركة التحرر الوطني العربي . وقد قل حزبنا ينظر الى الجبهة الشعبية الديمقراطية بهذه النظرة الإيجابية بحذوه الام أن تقدم هذه الفصيلة الوطنية التقدمية على الطريق الثوري وان تطور عملها الوطني وان تلصق بالجماهير الفلسطينية وتقوي من روابطها الكفاحية بالفصائل الثورية على ابعاد القفلة العربية وتتكون من خلال هذه

الحرية راحة ١٢



العالم

إقترحات الحكومة السورية المؤقتة الفيتنامية

الحكومة الأميركية أمام الهزيمة الدبلوماسية

في الأول من تموز ، قدم وفد الحكومة السورية المؤقتة إلى مفاوضات باريس ، وهذا من الإقترحات الهامة التي لم نلتح أن اثارنا مدى عميقا في الولايات المتحدة الأميركية . مما غرض على الحكم الأميركي أن يتردد قبل إعلان رفضه ، ووضعه في موقف حرج ، زاد من احراجها نشر الوثائق عن الحرب الأميركية في الفيتنام .

ماذا تتضمن الإقترحات الفيتنامية ؟

١ - على الحكومة الأميركية أن تضع حدا لعدياتها وسياسات « الفتنة » ، كما عليها أن تجلي كل جيوشها وأن تسحب عتادها وتدمر قواعدها ، وذلك دون قيد أو شرط . وعندما يحدد الطرف الأميركي موعدا لانسحابه يتم الاتفاق على توفير شروط السلامة لانسحاب القوات الأميركية ، والقوات الحليفة الأخرى . كما يتم الاتفاق على إطلاق سراح كل المأسكين ، لا ي طرف انهماء ، وإطلاق سراح المدنيين الذين اعتقلوا خلال الحرب (بن فيهم الطيارين الذين اعتقلوا في فيتنام الشمالية) . وتبدأ المصلحات - الانسحاب وإطلاق الأسرى - وتنهيان في القول أن الجبهة وجدت نفسها مضطرة للتوقيع في المازي .

ثم أن حضر اسم لينين في كل هذه القضية ليس من شأنه أن يجلب الإضرار للماركسية - الميمنية التي تتبادي بها الجبهة الشعبية الديمقراطية . فالميمنية لم تكن أبدا وسيلة لتبرير مواقف خاطئة .

« وفي المعلقة مع الانظمة العربية التي نعلن عن عدائنا للامبريالية والصهيونية الرجعية العربية ، علينا أن نأخذ بقانون البحث عن نقاط الالتقاء والتضامن معا حولها ... »

والقضية هنا إذن محاولة تبرير نهج والكلام عن قانون البحث عن « نقاط الالتقاء » مع الانظمة التي تريد الجبهة الالتقاء معها ومن ضمنها الحكم العراقي المميل .

وهذا القول ينبغي قول الرد بأن الزيارة كانت حادثا عابرا . والقول بوجود « قانون البحث عن نقاط الالتقاء » مع الانظمة الرجعية تأخذ به الجبهة يناقض ما ذهب اليه الرد حيث جاء فيه :

٢ - يتفق الطرفان الفيتناميان على حل مسألة القوى العسكرية الجنوبية .

٣ - يعاد توحيد فيتنام ، بالوسائل السلمية ، خطوة خطوة . بانتظار التوحيد ، تقيم الحفظان الفيتناميان علاقات ثؤن حريصة الانتقال ، واختيار مكان السكن ، وتحدد العلاقات الاقتصادية والثقافية . وفقا لاتفاقات جنيف ١٩٥٤ ، يستفك الجنوب والشمال ، خلال فترة الانقسام ، عن عدد اي تحالفات عسكرية مع بلدان اجنبية .

٥ - تقيم فيتنام المسئلة علاقات مع كل البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة ، وتسام في كل مشاريع التنمية الاقتصادية .

٦ - الولايات المتحدة مسؤولة عن اضرار الحرب في منطقتي فيتنام .

٧ - يتم الاتفاق على الضمانات الدولية التي ينبغي ان تعطى للإقترحات .

تضمنت الإقترحات تعديلات على الإقترحات البقية على الصفحة - ١٥ -

٢ - الحرية - العدد ٥٢٢ ، ١٢ - ١٩٧١

١ - « حلة اليرل والمارة الفلسطينية » من منشورات المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية - ص ٦٢ .

٢ - حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية - ص ٥٩ .

تنت

تنتمة بداية التفكك في النظام أنبوريقيمي

يعتبر من المحسوبين على بن صالح (٩) . ولا شك في أن احلال القطيبي محل أبو الاسرار هو إشارة المسى تقرب أحد التجاهين الرئيسيين ، اللذين أشرنا اليها ، من رجالات بن صالح لكسبهم في المعركة ضد الاتجاه الآخر . إذا كان المستري ، مثلا ، يدعو الى تمثيل جميع التيارات في المؤتمر المزمع عقده ، بما في ذلك تيار بن صالح فإن الهادي نويره يزيد - لكسب رجالات هذا التيار - بادخال واحد منهم في وزارته !

هكذا ينصرف حكام تونس اليوم ، بعد أن تلاعبوا طوال خمسة عشر عاما بصير خمسة ملايين تونسي ، الى الخلاف ، بالإضافة الى ذلك ، بصير بعضهم المي ، وتكثيل وصول المسألة الكاريكاتورية التي يدهاشها البورقيقيون بتقديم احمد بن صالح كشي لعداء لجزائريهم وللكوارث التي الحقوا بشعب تونس خلال سنوات ، وما هم اليوم ، بعد أن ان برزت تناقضاتهم فيما بينهم ، يتساقطون على كسب ود ضحية الامس ليدعم كل منهم موقفه في وجه أعداء اليوم ، خلف الامس .

في تشرين المقبل سوف يعقد الحزب الدستوري مؤتمره العتيد . لكن فترة الأشهر القادمة التي تفصل المتناقصين عن المؤتمر ، سوف تكون على الأرجح الفترة التي تروج ميزان القوى بحيث يأتي المؤتمر تكريسا لنفوذ قد هيئت أساليه من قبل . ألا إذا وجد المستري وسيلة تقرب الجيش من العاصمة بمعد أن أبعد بورقيقيتها مسافة ٦٠٠ كلم .

تنتمة اقترحات الحكومة الثورية المؤقتة الفيتنامية

« الأيضي ... » ، حريته الإقترحات الفيتنامية بن ورقته التي ضخمها واعطاهم نقلا بالغا . هذا بينما يتكفك للامريكيين كلبداع حكومتهم في القطاع عن الحكم « الحر » في سايفون ، أما في الداخل ، فأوضاع الثورة مستارة : بالمعارضة تزداد حدة ضد نيو الذي يصف ويحيد ، مع ادارته ، في وجه بد مصاف اضطري ، نائبه ، لأن يجاريه بعد أن اجتاح صقلا كاملة من المجلس النيابي الحالي . محاولا « احلال السلم الداخلي » عن طريق عزل القرى عن القوار ، فثقت . الجيش الجنوبي ، بعد معركة اللوس ، تلقى ضربة فقت أفضل وهذاته واصطلمها . في وضع داخلي تتراجع فيه القواعد السياسية الداخلية للتدخل الاميريكي ، ولحكم المييل ، فهي واقعة من قرى السلم والحياد كخيلة ، يدعم من الجبهة ، ان تصون المرحلة الانتقالية من الموارات الاميريكية .

أزاء هذا الوضع تحاول ادارة نيكسون ان تراوغ . فالتصاريات المركزية تصح بصوف حاتم . والسفير بروس ، العقوب الاميريكي اصل ٧١ مليون دولار الوظيفة في الاستفسار الاقتصادي الداخلي عام ١٩٧٠ هناك ٥٧ مليون قروض امريكية . ولم تؤد هذه القروض الى نوائد تذكر ، بل انها على العكس خضعت للعاعدة : فاضت الوضع الاقتصادي عن طريق النوائد التي تراكت والاضطال التي ينفسي فدما سنويا . إذ ارتفعت اقساط الديون الخفوة للخارج وفوالدها بن ١٥٨٨ مليون دينار تونسي عام ١٩٦٥ الى ٣٠٠ مليون دينار عام ١٩٦٨ . بينما انخفض دخل الفرد خلال الخطة الثلاثية بنسبة ١٩٦٨ وانخفضت عائدات الزراعة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ من ٨٠٨ مليون دينار الى ٨٢٩ مليون دينار .

٥ - ينازع الباهي الادغم السنين - من الممر - رافق بورقيقي في « بجهاد » هي الثلاثينات . اعتقل عام ١٩٣٨ ثم تم ١٩٦٢ وحكم عليه بالسجن ١٥ عاما بتهمة التآمر على سلبلة الدولة . ألقى بانه عام ١٩٦٢ وعهد منذ ذلك الوقت الى بناء كادرات الحزب . وتتل يعضا في عوامس عربية عدة يدعو الى تأييد القضية التونسية - المصرية . واصرف انه هو رئيس المبردين وسأذهب للتنازع معه . نهل دعمه عنه اذا احضر تلجلا لا ٢ . وظلت لمدوح أن يذهب وسوف نرؤيها بعد ولكنني لن اتناوض بأي حال من

تنتمة جنرالات ضد جنرالات

● في القصر كانت المفاوضات : تحدث الملك بن مفاوضاته مع الانتلابيين فقال : عندما بدأ اطلاق النيران تقدم نحوي مدحوب وحرني وهو يقول لي : اتبعني واستأخذ حياك . فاجبه : لن اتبعك وسأبقى هناك (كان بمنقلا في زاوية من زوايا القصر مع وزرائه من ضمن الجنرال أوفير) . وعندئذ قال لي : لقد تعرضت على عيالو - وهو الكولونيل هالد الكلية التونسية - المصرية . واصرف انه هو رئيس المبردين وسأذهب للتنازع معه . نهل دعمه عنه اذا احضر تلجلا لا ٢ . وظلت لمدوح أن يذهب وسوف نرؤيها بعد ولكنني لن اتناوض بأي حال من

الاحرار وفي الإذاعة : أعلنت الجمهورية

كانت اذاعة الرباط التي سيطر عليها الفريق الآخر نعلن مقتل الملك وتعلن أن الجيش والشعب اخذ السلطة وأن النظام الملكي قد سقط ، ووصف الشباب جيشهم بأنه جيش الشعب ويأته جيش ثوري . وفجرت مظاهرات في شوارع الرباط فرحة باعلان الجمهورية ، سمعت الاذاعة واعتبرت أن ما قالته هو الذي حدد هوية الانقلاب .. مظاهرات قادها الطلاب كانت تهف : جات الاشتراكية ، فليسط الملك .. مات الملك ، واعلنت الجمهورية ، فليجان الطلاب الثوريون « جمهوريهم الخاصة » الاشتراكية التي ناضلوا من أجلها .

في هذا الوقت ، وخلال الساعات القليلة كانت الأمور تتحدد ، وكانت التناقضات داخل الانقلاب تبرز ظاهريتين منفصلتين : الجنرالات اللكون يغاوضون الملك الذي لا يقبل الفوضى ، والشباب يملنون الجمهورية تستجيب لهم الجاهيل والطلاب المتظاهرون في شوارع الرباط .

أصبح الانقلاب في خطر .. خطر الانزلاق نحو الجمهورية ونحو الحركة الشعبية .

« الجنرالات صدعوا بعدم قبول الملك للفوضى ، وهم لا يريدون قتله ، ضا هو مصيره وكيف يتصرفون ؟ ثم سمعوا اخبار اناتهم هم لن تملن الجمهورية .. وخافوا على انقلابهم .. وراوح الجميع مكانهم . وكانت هذه المراهقة مقتل الانقلاب . واستغل الملك الفرصة فقتحول الحزب لصالحه ، وعاد « أمير المؤمنين » لممارسة دروه بعد أن كان معتقلا رافعا يديه ، وطلب من ساجنه أن يقل يده فأنحى الضباط وقد استسلمت كل التقاليد الملكية في عروقه ، ليقبل يد الملك وليهف « عاش الملك » ، وهتف معه الجنود المحيطين بقافلة الملك : « عاش الملك » .. وسط الانقلاب تحمت وطأة تناقضاته وحدوده .

★★★ ولكن شيئا واحدا بقي من محاولة الانقلاب : دفع النظام ثمنا باهظا من حسابه ، من أداة قمعه الاولى فقد قتل معظم جنرالاته الذين كانوا أكثر الضباط ولاء للعرش . وسقطت حالة الملك الاسطورية .

وأذا كانت موجة القمع وسيطرة الجنرال أوفير هي النتيجة المتوقعة من نيول محاولة الانقلاب ، فإن

الجيش الملكي قد اصيب في الصومع ، وسيجد الملك انه اسير تناقضات تخبر نظامه باستمرار .

تنتمة ملاحظات الحزب الشيوعي العراقي (المركزية)

العربية حسب مواقفها المومسة من القضية الوطنية الفلسطينية » (٤) .

وهل تجعل الجبهة الشعبية الديمقراطية حقيقة « اواقف المومسة » لحكم البعث في العراق من القضية الفلسطينية وهي التي اعلنت من « اكتشاف موقف العراق الرسمي بعد الصلة «الديماغوجية القومية والثورية» القلطية » . وهل يبقى لاحد شك في حقيقة موقف حكم البعث في العراق من القضية الفلسطينية بعد حوادث ايلول وبعد سحب القطعات العسكرية العراقية من الاردن ؟

والخطا الكبير الثاني الذي وقعت فيه الجبهة وجود الجبهة . ذلك أن المير الاساسي لقيام الجبهة الشعبية الديمقراطية هو طرفها لخط يساري متميز عن بقية التيارات الفدائية - خط يعبان ليقى تحيرهم فيسقط بالشعارات المامية والتعطيلات السياسية بل وكذلك من خلال مواقف مومسة من الأوضاع العربية القاتية . وذلك كانت تؤكد الجبهة على خطا فصائل المقاومة في مها الجصور الى الانظمة الرجعية ومنحها (سكوك الفران) لتمارس اضطهاد الجماهير في اقطارها . فاذا سمحت الجبهة الشعبية الديمقراطية لنفسها بممارسة نفس مواقف التيارات الفدائية الأخرى التي طالما وجهت اليها الانتقادات الشديدة ، فما عن غيرها من التيارات الفدائية - هذه مسألة تحل في الاحية أكثر بكثير من اي مسامحات نظر ابيه لما ونظما .

ان حرصنا على بقاء الجبهة الشعبية تحتل مكانة متميزة عن سائر التيارات الفدائية يدفعنا ولعل علينا أن نطالب الجبهة الشعبية الديمقراطية أن تتدارس مواضيع اقامتها وأن تعيد النظر في عملتها غير الموفقة باللقاء مع حكم العراق والدماء في العراق .

١ - حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية - ص ٤٦ .

الجبهة الشعبية الديمقراطية برقية إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تأسيسه

الرفاق اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني • بيكين • تحية رفاقة حارة

نتفخز القاسية الخمسينية لتأسيس حزبكم العظيم ، لتوجه اليكم بأحر التهاني والتمنيات الرفاقية من شعبنا القامل الذي يجابه بصمود باسل ابيض اشكال الاضطهاد القوي من قبل الاحتلال الاسيطاني الصهيوني والتي حملات القمع والابادة والتعصب الاقليمي من قبل نظام الخيانة الوطنية في عمان . ان شعبنا وهو بفوض معركة الروجة يتطلع باعجاب شديد الى الفجازات الروالة التي حققها الحزب الشيوعي والشعب الصيني البطل بزعاية القائد العظيم الرفيق ماوتسي تونغ ، تلك الانتصارات التي تاهم شعبنا ونرسم له طريق النصر في حربه الشعبية الطويلة النفس ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وتده بالعزمية والقوة والاصرار على احراز النصر .

ان شعبنا يشمر ببلاغ الاعتزاز والتقدير للمساعدة الاسية الخاصة التي تقدمه اليه جمهورية الصين الشعبية في نضاله ضد أعدائه الخفا . الى الامام ، ايها الرفاق ، على طريق بناء العالم الجديد ، طريق تضامن الشعوب القاشل من اجل الحرية والاشتراكية . عاش الحزب الشيوعي الصيني الجبار . عاشت الثورة الفلسطينية المظفرة .

اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الحربة صفحة ١٥

الروابط نواة تحالف ثوري وطني عربي واسع . فاعلن حزينا في عدد من التاسيات تقديره التميز للجبهة الشعبية الديمقراطية ووجهه اعضاءه للانخراط في صفوفها للقتال ضد العدو المشترك - الامبريالية - والصهيونية - والرجعية المميعة .

ومن هذا الطلق يرى الحزب الشيوعي العراقي من واجبه ابداء الرأي في بعض مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية التي لا تسمى صميم الوضع في العراق فحسب بل وتلقي الظل أيضا على المبررات الاساسية التي قامت من اجلها الجبهة . وفي هذا القدد لا يهف حزينا المساهمة في الصلات المشبوهة الظالة ضد العمل الفدائي وخاصة تلك الفصائل منه التي اعلنت نيتها لبرامج وطنية جذرية وانها يطبع الى المساهمة الرفاقية في معالجة المواقف الخاطئة التي انزلت اليها الجبهة الشعبية الديمقراطية خاصة في الوقت من الحكم البعثي القاشي المميل القائم في العراق .

فمن المعلوم أن وقدا رسبيا يمثل الجبهة الشعبية الديمقراطية برئاسة الامين العام لكتبتها السياسي قد زار العراق بدعوة من القيادة القومية لحزب البعث القاشي المميل . وقد أجرى الوقت مباحثات رسمية مع أركان حزب البعث الضالعين في الخيانة والاحرام وصفها البيان المشترك نينا بعد بانها جرت في « جو من المراحة والموضوعية والوضوح » . ثم ضمن البيان المشترك التكرار اتفان الطرفين « على متابعة التنازل من اجل ترجية هذه الضوابط التي تضاي عملية وعلى نهضة الظروف لبناء الجبهة الصدامية المطلوبة لحرر الامبريالية والصهيونية والرجعية على امتداد الأرض العربية » .

وقد تلى هذا البيان المشترك فاجرة « احد حسن البكر » رئيس جلادي البعث بأن حزبه « الثوري » قد التى بالجبهة الشعبية الديمقراطية واتفاقا على العمل من اجل توحيد القوى « الوطنية » في الساحة العربية . كما قامت أجهزة البعث الدبلوماسية بتوزيع البيان المشترك على أوسع نطاق محاولة الاستفادة من فصيلة من فصائل المقاومة الفلسطينية العراقية التي كانت قبل ايام قد اعلنت عن « اكتشاف موقف العراق الرسمي بعدالمحلة الديماغوجية القومية والثورية الفتية » (١) .

لقد اقترفت الجبهة الشعبية الديمقراطية بهذا العمل خطا كبيرا ، نامل صادقين أن تتداركه قبل أن تخرط في مزالق الملاحظات باللائمة المشبوهة والمعبلة للاستعمار الجدي .

ولقد كانت الجبهة دائما تؤكد على عجز البرجوازية الصغيرة عن « نصف كافة الجصور مع الاستعمار الجديد » (٢) . ان خطونها الأخيرة بالدعوة الى الدخول في « جبهة صداية » مع البعث الحاكم في العراق الذي ضلع في عائلته للاستعمار الجديد . انها تاتي يناقش صارخ مع دعواتها السابقة وتلقي التشك الشروع بجديّة تبني الجبهة للتجاهات التي تنادي بها .

ولسنا هنا بصدد البرهان على عمالة البعث الحاكم في العراق لانتكارات التفسط الاستعمارية ذلك ان عمالة الحكم القائم قد سجلت بدماء الآلاف من الضحايا البشري اغتالها العصاية الحاكمة منذ صعودها الى الحكم « بالقتال اميريكي » في عام ١٩٦٢ . ان سجل الثورة البعثية الحاكمة في العراق يقتضي ليلطخ بالوحل كل من يحاول تبرئة حركة المقاومة الفلسطينية أن تحاكم الأوضاع

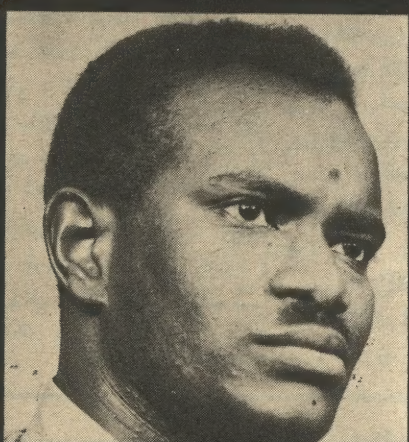
١ - « حلة اليرل والمارة الفلسطينية » من منشورات المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية - ص ٦٢ .

٢ - حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية - ص ٥٩ .

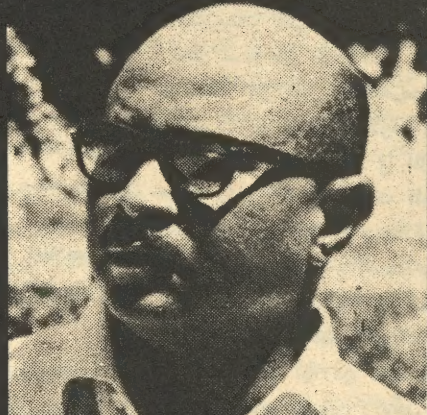
الحربة صفحة ١٤

١٤١٠ هـ

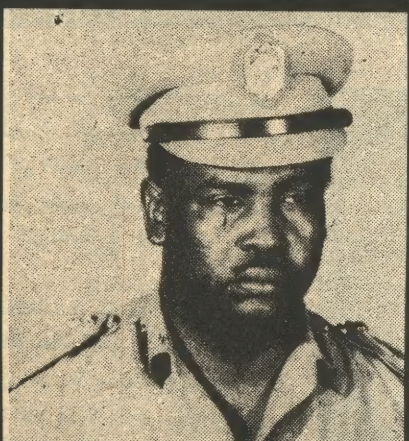
الآفاق الديمقراطية الثورية
للافتلاب الأول
والتحرك السريع للثورة المضادة



عاشم العطا



عبد الخالق محمد



فاروق عثمان محمد الله



مالك بن النور عثمان

■ تقرير عبد الخالق مجوب إلى المؤتمر الدولي للحزب الشيوعي السوداني (١٩٧٠)؛
الموقف من «الانقلابات العسكرية»

معركة الحريّات الديمقراطية تنطلب التوجه إلى القوى الاجتماعية
التي كشفت تخلف العلاقات السياسيّة السائدة

منذ الفترة التي سبقت معركة رئاسة الجمهورية ، وبمساعدة الحريات الديمقراطية مطروحة على كافة الأطراف السياسية . كانت المقاومة اللبنانية قد أصبحت بالقوى التي لميت ، خلال سنوات طويلة ، الدور الاساسي في تجميع هذه الحريات . في مجدل سلم ، في القطاع الاوسط ، فسي المرقوب ، ناضلت المقاومة من اجل اثبات حقها في الانطلاق من الارض اللبنانية . وتضامنت كل القوى الوطنية في لبنان مع المقاومة ، وعانت من تبع السيطرة ما عانته الاخلاعات، السجن وحتى القتل .

جرت معركة الرئاسة بين فريقين متخاصمين منذ زمن طويل : فريق نهجي ، يعتقد الى حد بعيد على اجهزة تقنية راسخة في القدم في السلطة ، وفريق ذي محور فني - وسيطي ، انضم اليه جنودا في المرحلة الاخرى من المعركة . وكان من الطبيعي ان يرفع الفريق الحلفي - الواسطي شعار الحريات الديمقراطية في وجه الطرف الذي فرض طموحات سنوات حكمه الحظاق العسكرية ، ورفض السلاح ، واخضع القوى الايمن للجيش ، وهي كلها اجراءات عانى منها الفريق الايمن . في هذه الايام القليلة ونفذه السياسي .

بعد سنوات من المكث والمراقبة الجائرة ، تضررت الحركة الوطنية من أحد العواطف التي منحها سنوات طويلة من الحياة . فادى هذا الدور التسيبي الى مواجهة بعض القضايا الاساسية التي تتقارب بمعية الطبقة العاملة .

الفتات المنحازة الى البرجوازية الصغيرة : الضمان الصحي ، الاجور ، سعر الدواء ، الاجابات ، سوق العمل ..

لا يمكن ان نفتق الصادات القاتلية موقتها قبل ا شباط ، ان تبدأ الحملة التي توقفت مع التراجع عن اجراء ٢٥

لم تؤد هذه العناصر ، رغم صحتها ، إلى توطيد الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية .

الدموع التي سقطت على وجهه الصغير، التي كانت تملأ عينيه، تلك كانت الدماء التي تخطت من الصدام الجائر مع المقاومة، وذلك خوفا من تعرض التوازن الداخلي ويضعف العلاقات العربية إلى مرة ثانية. فهي قد تخطت أيضا عن روليتها في حيازة الأرض اللبنانية، فالمدعو أيضا عن رجع إلى القرى القريبة من الحدود بلا أزعج : يدخل وينسفر يقتل ويسجوب ويهدد بطرقا ، فلا يزعج . ولما كانت عمليات المقاومة نفسها لا تؤدي إلى ردود فعل واسعة وهادئة ، فقد تخطت السلطة بالخصائص القتالية ، التي أخرها مقتل ألفدانيين الثلاثة في مطلع الأسبوع الفائت . وهي لم تهدأ من الحركة الوعائية للمقاومة : فعدا استنكارها لاختطافه التي استقبلت وسخرت ، عبات كل جهودها التي تنع نضالها الاستنكار إلى وجه زيارة روجرز . ولم تنزع رئيس الجمهورية من الهجوم من المتهورين منها أيامها بالخصائص المسلحة - ولعل هذا التذلل أدنى انقضاء للديمقراطية التي اتهم الإنقاذ الحزب « الشيوعي » بالهدم - . إذا كانت السلطة لا تلجأ إلى منع المظاهرات كما فعلت في ٢٢ نيسان ، لأنها لا تستطيع أن تدفع من أزمة سياسية حادة كذلك التي أعقبت ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، ولأنها لا تجد نفسها في موقف التصدع الذي كانت فيه منذ أكثر من عامين .

● لم يرم الطرف الذي وصل إلى السلطة بأسلحة تتبع التي يملكها. وهذا يعني، فالتاريخ العسكرية لم يبعد. وفي قيادة قوى الأمم، بعد سلكها من قيادة مضي، عسكريان. ولم يستفد الطرف النصر عند تدخل في التخفيضات لصالح رجاله: فالتاريخيون الذين لم تتروا في انتفاخات التمتع خاضها فؤاد لحدود وإيمان جميل، لا أن لا رأي لهم في المعركة بل إلى السلطة الناجمة « طلب « حيادهم ». أما المطاردات الدائمة التي تبنت القواعد وطرائق، فهي جزء من حيلة سياسية لا تتورع الاستعمال المصطلحات والدرك والفكر. وهي تظل مناطق تحت طويلا، وما زالت، تحت اربعة الأجهزة واستقرتها. جعل منها مسائل تقنية كصفتهم العهد العالي بصلوات أن ترجعها، أو على الأقل أن يخفف موقع خصومه فيها. لكن منطقة زرقاء - أحد مغلغل من معاني الحاضرين،

طلعت السلطة بمسرحية تسليم المخطولين التي لم تسفر ،
حتى اليوم ، عن أدنى أثر . بذلك يستطيع نواب غربتنا —
أحدن أن ينصوبوا « إبن » لا ينعم به نواب الماتبقى
الأحرى . ولم تتراجع السلطة ، في الحركة التي تدور بين
أطرافها ، عن استخدام سلاح عتيق فعال هو القوييون
السوريون . فصرّح صائب سلام ، في معرض رده على
تصرّحات فؤاد شهاب الأولى ، تقرب من حزب ذي وزن
انتخابي أكيد في أكثر من منطقة : في المتن ، في الشوف
في جبل ، في الكورة ، في مرجعيون . وهي دوائر انتخابية
لهذه الأصوات . ولم يكتفِ بها بمصالح حيوية : ضد الكتائب ، ضد
المعلمين ، ضد الشيوعيين ، ضد أعضام بردهون ، ضد نفوذ
كروامي ، ضد فرد كامل الأسند . ويدل هذا الأمر على أن
محاربة القريب الحالي — الواسعي للأجهزة — يعني اختصارا
للقوة الديمقراطية . فالمناور مع القويين السوريين
ليس الباب الأوسع الذي يفتح على الديمقراطية ، وفي عدد
« البناء » الصادر بتاريخ ١٠ تموز تارخ : صارخ : قالهزب ،
مناسبة المصادرة الديمقراطية . يستمد تاريخ اقتباسي بدون
الفتح « السباري » المستحدث ، ويبيح مجددا « بلاغ قيادة
القوة القومية والاجتماعية العليا الأول » الذي ينص بنده
الكتابين على : « مقاومة التهديد الشيوعي للثغرى القومية
الاجتماعية وتحرير العمال من الإطعام السياسي الشيوعي » .
كما أن بيان رئيسه الحالي يبرر محاولة ١٩٦١ الانقلابية
بنتائجها ، وبالطغيان الشهابي ، متناسيا ما وافق المحاولة
منفسها من مزم على الشوف في وجه « الاله الناصري والشيوعي »
في البقعة العربية . وإذا بالمحالة ، التي كانت ذات طابع
مصادرة لحركة التحرر بصورة صارخة ، تتحول على ضوء
مرامعات الحكم الحالية ، إلى حركة تحرر وفورة على
مطغيان الأجهزة ، كل هذا مع بركة السلطة الصامتة —
كل أطرافها التي شاركت في معركة الرئاسة .

● وقفت السلطة من الحركة الطلابية موقفا بعيدا عن الديمقراطية . فهاجم رئيس الجمهورية حركة الطلاب الثائمين ، وأطلقت السلطة رصدها على التظاهرات الثانوية والجامعية . فهاجم رئيس الجمهورية مجلس الجامعة لأنه اجبرها وأخذ موقفا خجولا من حركة الطلاب الجامعيين . ولم تتردد السلطة في عكار ، لمهاجمة الفلاحين واحتلت قراهم ، وطردتهم من أراضيهم ، ودعت إجلاء الفلاحين الذين أنهى الملاكون عقدهم ، عن بيوتهم . وازدادت نصبت السلطة في مجابهتها للحركة الطلابية : فهددت لقيادات بحلها غشبة ٢٥ ايار ، اذا لم تتراجع عن الإضراب ، وحركت بين صفوفها « طابور خامس » خطرا . ودعت أصحاب العمل في صفوفهم العنيف من مطالبة العمال بوقف التصريح الكففي . وحلت اضراب مستخدفي الهاتف . بقصد أن تجعل من المضرين أمثولة تهدد بها كل عمال ومستخدفي مصالح الدولة . وهذا يعني عليها عدم الاعتراف بشرعية الإضراب ، كسلاح للطلقة العاملة .

ان تتابع هذه الأحداث يلقى على الحركة الديمقراطية
سوءاً محضاً . ان الوضع المستمر للحريات ، والذي آتى
استقلال جورج هاري في سياقه ، هو من صلب سياسة
السلطة الحالية في مواجهتها للحركة الديمقراطية الوطنية
والمرامح بين كلنا . فليست «الإنجازة» هي وهما،
صورة مستقلة ، القيمة على سياسة الوضع . هذا ان
لذا الحكم يخالف الواقع والأحداث ، فهو يعطي السلطة
الحالية ذريعة ممتازة لتعمل بها لتسرر قهرها ، وتزعجبات
السلطة القاتلة . وفي تصريحات رئيس الجمهورية المتكررة ضد
حركة الديمقراطية الوطنية منذ ان صار على موقع السلطة
عالية ومشرها . واذا استطاع احتفال السامعي -

الجنابلائي ان بشكل تغطية تحول دون الملاحقات القانونية
للأفراد ، فإنه بالتأكيد لا بشكل وقاية ضد هجوم يتناول
الحركة الديمقراطية الوطنية ، ويضرب وسائل عملها كحق
التجمع والإضراب والعمل اندعائي العام (البيانات
وخلافها) .

ان حماية هذه الحركة ، ووسائل عملها ، هي الامر الاساسي المراهن . والاصحاحات التي عندناها نبزئ انساع الحركة وتعدد قواها ؛ وهي طرح قضية الحريات الديمقراطية بصورة تتجاوز الجوانب الجزئية التي خبرها الحكم ، والتي يستطعن ان يطوقها نود خسارة فعلية . وهي تتحتم موضوع الانتخابات النيابية القادمة : فوط قضية الحريات الديمقراطية بالانتخابات يفقدها قواها العملية ذات المصلحة في النضال عنها ، وفئات المصلحة في اعطائها ضمانات بعيدة المدى .

لذلك فالضرورة في الدفاع عن حرية انتقيرب المراهي لا تقتني ، وان كانت في طيعة المطلب التي ينهي طرحها والدموع الى الدفاع عنها .

— فالمطامير السياسية والقابلية ما زالت تخضع للإجازة المسيحية . والدولة تستعمل القانون سمحت لي وجه العمل السياسي والقابلي الوطني . ان الفاء الاجازة المبقة تشرط الممارسة السياسية الديمقراطية .

— رغم تصدي السلطة الحالية لعدد من
تنظيمات الاجهزة ، كاجازة السلاح وقيادة قوى
الامن ، مما زال المرسوم رقم ٥٥ الصادر صيف
١٩٧٧ ، والذي يخضع توزيع البيانات لقنروط
بوليسية ، ساريا . ان الفاء هذا المرسوم
البوليسي شرط اولي لجملة تدافع عن الحريات
الديمقراطية .

— لقد اظهرت السلطة في الامة الاخيرة استخفافا كاملا بالتطبيقات القابلية وبخوضها بوسائلها المشروعة ، كالاضراب ، ان ناكيد حق الاضراب لا يعني أكثر من كالم ما لم يدمع الاعتراف بالعمل النقابي داخل المؤسسات : حق الاعلان ، حق النقض والرجل للنقابي .. ان الدولة تصف تصرف المالكين الزراعيين في عكار ، وفي المناطق الزراعية الاخرى .

فما زال الملك يطرد الفلاح من سكنه عند فصل عقد العمل معه في الأرض. ولما كان معظم بيوت السكّن من بناء الفلاحين أنفسهم، أو حتى من بناء أبائهم، اتخذ هذا «الحق» صفته قطاعية واضحة. أن الفلاح حق الملك في طرد الفلاح من سكنه مطلب ديمقراطي أولي. بينما «تتمتع» أميركا السلاح اللبناني، لأن للفدائيين على أرضه، ولأن اليسار ينشط فيه، كما صرح روبرت في أحاديثه مع المسؤولين.

في محاولة لوقفها ، تنسج الحركة الديمقراطية بعد من تصفية « طلول الاجهزة » . وللمحركة التسعة قوى حية لا يؤدي اهمالها الى التي نزال هذه الحركة وميوعتها . وهي القوى التي وضعت نفسها طوال الاشهر الماضية على الحياة لسياسية كلها ، وكثفت فعلا عن تخلف العلاقات لسياسية النيابية ، وذلك في اضراباتها وطلابها النقابية التي طرحتها . فاذا لم تحمل هي الحركة الديمقراطية ، بالدرجة الاولى ، انتهت الحركة الى شعار ينهي به المقام في مقبرة الشعارات لحرية !